محددات العلاقات التركية- الروسية في ظلّ القضية السورية

The determinants of the Turkish-Russian relations in light of the Syrian Affair

أ.م.د. أحمد مشعان نجم

كلية العلوم السياسية- جامعة الأنبار

Asst. Prof. Dr. Ahmed Mashaan Najm

Ahmedmashaan@uoanbar.edu.iq

م.م. محمود ياسين أحمد

كلية العلوم السياسية – جامعة الانبار

Asst. Lecturer Mahmoud Yassin Ahmed

الملخص

إنَّ فلسفة العلاقات الدولية، كما يؤكد ذلك المختصون، والأكاديميون، على معادلة مهمة، وهي التعاون، والصراع، فيما بين الفاعلين الدوليين، بناءً على المصالح المتبادلة، أو المتناقضة. وفي خضم المتغيرات، والعوامل المؤثرة، التي تشكّل محددات مهمة في رسم خيارات المعادلة المذكورة آنفًا، والتي تتضمن ما بين كفتي التعاون، والصراع، العديد من التوجهات، من تآلف، وتحالف، وتنافس، وصراع، بحسب تشابه المصالح، أو تقاربها، أو اختلافها، وتضادها، بين أطراف النظام الدولي. وعليه فإنَّ العلاقات التركية- الروسية، كغيرها من العلاقات تخضع لهذه المعادلة، وثمة محددات مهمة طرحتها القضية السورية، على مدى التداخل، أو الاختلاف، في العلاقات الدولية لهذين الطرفين.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، تركيا، روسيا الاتحادية، القضية السورية، المصلحة القومية.

Abstract

The philosophy of international relations, as emphasized by specialists and academics, is based on an important equation: cooperation and conflict between international actors are driven by mutual or conflicting interests. As there are many variables and influential factors that paly a critical role in shaping the aforementioned equation, whether they are cooperation, conflict, harmony, alliance, competition, and differences among the parties of the international system, the Turkish-Russian relations are subject to this equation. However, the situation in Syria has produced significant determinants that affected the relations between Turkey and Russia.

Keywords: International relations, Türkiye, Russian Federation, Syrian issue, national interest

المقدمة

تقوم العلاقات الدولية على أساس التعاون، أو الصراع، وفي خضم المصالح القومية للاعبين الدوليين، والإقليميين، ثمة الكثير من المحددات التي تُعَدُّ مداخل مهمة لتشكيل العلاقات، وبيان أساسها بين الدول الفاعلة في النظام الدولي، سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية- الأمنية، أو الثقافية –الحضارية، وغيرها. ولقد شكّلت القضية السورية المستمرة منذ عام (٢٠١١)، نقطة اشتباك، وتفاعل، بين القوى الإقليمية، والدولية، على الساحة السورية. ومنذ بداية القضية، اختلفت مواقف الدول إقليميًا، ودوليًا، بناءً على مصالحها القومية المتباينة، والمتشابهة، فيما بينها، مما عكس مدى تفاعل العلاقات الدولية بين القوى، وتداخلها، إزاء هذا الجزء من الجيوسياسية الدولية، والتي شكّلت محددات مهمة، وعلى الصعد كافة، في تشكيل العلاقات بين الأطراف الدولية، والإقليمية، ذات العلاقة، ومن بينها روسيا، وتركيا، من جانب، وصور التنافس الدولي على المنطقة، وذلك وفق سياسات واقعية براغماتية من جانب آخر، إذ تسعى كل من روسيا، وتركيا، إلى الحفاظ على مصالحها القومية، ونفوذها السياسي، والاقتصادي، ووجودها العسكري، وكذلك أمنها القومي الذي يكمن من البوابة السورية.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تقديم فوائد علمية، وعملية، بالنسبة للعلماء، والمختصين، في العلاقات الدولية، ببيان كيفية تشكيل العلاقات بين اللاعبين في النظام الدولي، سواء المستوى الدولي، أو الإقليمي، أو الوطني، بناءً على القضايا، والمحددات، والتي لكل منها متغيراتها، ومؤثراتها الخاصة، من جانب، وبالنسبة للباحثين، والأكاديميين، في العلاقات التركية-الروسية، بالتعرف على مدى تناغم، أو اختلاف العلاقات بين الطرفين في القضية السورية، وما أهم المداخل التي شكَّلت محددات مهمة، لتكوين العلاقات فيما بينهم، سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية- الأمنية.

إشكالية البحث

تمثلت إشكالية بحث العلاقات التركية-الروسية، في ظلّ أنَّ القضية السورية تضمنت محددات، ومدخلات، مهمة لعلاقات الطرفين، بعضها يشكّل جانبًا إيجابيًا نحو تعزيز العلاقات، وبعضها الآخر ذو جانب سلبي، من شأنه أن يخلق النفور، والتوتر، بين الطرفين، الأمر الذي يطرح السؤال المركزي الآتي: إلى أي مدى تنعكس محددات القضية السورية في العلاقات التركية – الروسية؟ وتتفرع من هذا السؤال مجموعة أسئلة، أهمها:

١. ما أهم محددات القضية السورية على العلاقات التركية- الروسية؟

٢. ما المحددات السياسية التركية إزاء القضية السورية؟ وما المحددات السياسية الروسية إزاء القضية السورية؟ وكيف يمكن أن تنعكس على العلاقات بين الطرفين؟

٣. ما طبيعة المحددات الاقتصادية لكل من تركيا، وروسيا، في ظلّ القضية السورية؟ وما دورها في تحديد العلاقات الثنائية؟

٤. كيف يمكن بيان المحددات العسكرية – الأمنية لكل من تركيا، وروسيا، من جانب القضية السورية؟ وهل لها تأثير ايجابي أم سلبي إزاء ذلك؟

فرضية البحث

يفترض البحث بأنَّ العلاقات التركية– الروسية، تبنى، وتتحدد، وتتأثر، بمجموعة من المدخلات التي تدخل ضمن القضية السورية، وكلما زادت هذه المدخلات، زاد التأثير، والفاعلية، على العلاقات، والعكس صحيح.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي في دراسة حيثيات البحث، وتمَّ الاستعانة بمجموعة مهمة من المدخلات، أهمها: الواقعي، والنظمي-التحليلي، الذي يعتمد على المدخلات، والتغذية العكسية، والمخرجات، فضلاً عن المدخل المقارن، والتاريخي-الوصفي، من أجل دراسة المعلومات، ووصفها، وتحليلها، واستنباطها، وصولاً إلى النتائج.

هيكلية البحث

تنقسم هيكلية البحث فضلاً عن المقدمة، والخاتمة، على ثلاثة مطالب، المطلب الأول: المحّددات السياسية للعلاقات التركية- الروسية تجاه القضية السورية. والمطلب الثاني: المحّددات الاقتصادية للعلاقات التركية- الروسية تجاه القضية السورية. والمطلب الثالث: المحّددات العسكرية - الأمنية للعلاقات التركية- الروسية تجاه القضية السورية.

المطلب الأول

المحددات السياسية للعلاقات التركية- الروسية تجاه القضية السورية

تسعى تركيا، وروسيا، إلى البحث عن مكانة، ونفوذ، داخل سوريا، إذ تُعَدّ سوريا ذات أهمية كبيرة بالنسبة للتوازنات الإقليمية، والدولية، في منطقة الشرق الأوسط، لذا يسعى الجانبان إلى الحفاظ على مكانتهما في سوريا. لذلك سوف نركّز في المحددات السياسية لكل من تركيا، وروسيا، وكالآتي:

أولا- المحددات السياسية على الصعيد التركي

تتحرك تركيا في السياقين الإقليمي، والدولي، من منطلقات برجماتية، تمليها عليها مصالحها، ومتطلبات أمنها القومي، والتي تعرضت للكثير من التهديد، ما دفعها إلى مراجعة خطواتها على المحاور كافة، للحد من الانعكاسات السلبية على أمنها داخليًا، ومصالحها الاستراتيجية خارجيًا، ويأتي الملف السوري في مقدمتها[(١)]. لاسيَّما أنَّ التغيرات السياسية في العالم العربي، وعدم الاستقرار الذي ينجم عنه، سيدعم أكثر موقع تركيا في المنطقة[(٢)]. وتستطيع تركيا عن طريق استثمار الفراغ الجيوسياسي، الناجم عن الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية، إلى القيام بالدور الإقليمي الأكثر فاعلية في المنطقة، في الوقت الذي أصبحت دول، مثل: سوريا، ومصر، أضعف مما كانت عليه قبل الأحداث[(٣)].

تُعَدّ سوريا ذات أهمية كبيرة للمشروع التركي، الرامي إلى تحقيق معادلة سياسية اقتصادية، وأمنية، وتكمن أهمية سوريا جيو-استراتيجيا بالنسبة لتركيا، في أنّها تشكّل المحور الأساس لسياسة تركيا على الصعيدين: الأول مرتبط بالسياسة التركية في الشرق متوسطية، وتوازناتها، إذ يشكّل مثلث «تركيا، وسوريا، ومصر»، توازنات خط شرق المتوسط. والثاني مرتبط بالسياسة التركية في الشرق الأوسط، ضمن الاستراتيجية المشرقية. وكلاهما يشكّلان جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية الكبرى «العمق الاستراتيجي». كما تشكّل سوريا المعبر الرئيس لتركيا، إلى النطاقات الجنوبية في سوريا، وما بعدها، سواء في خط «سوريا- لبنان- فلسطين-الأردن»، أو خط «سوريا- الأردن- السعودية- ودول الخليج العربي»[(٤)].

---

(١) صافينار محمد أحمد، «الدوافع والانعكاسات الأزمة السورية وتحولات الدور التركي»، شؤون تركية، العدد(٦)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، (٢٠١٦)، ص٨٨.

(٢) ميلاد عمر المزوغي، الربيع يزهر شوكاً، دار العبيكان، طرابلس، ليبيا، (٢٠١٣)، ص٢٠٤.

(٣) سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، دار الجنادرية، عمان، الأردن، (٢٠١٢)، ص١٥٥.

(٤) أحمد سالم محمد، السياسة الروسية والامريكية تجاه الأزمة السورية، وأثرها على النظام الدولي والأمن الأقليمي، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، (٢٠١٦)، ص١١٠.

أخذت تركيا في ظروف ما يسمى «الربيع العربي»، تقوم بجذب الحركات الإسلامية في المنطقة، باحتضانها التيارات الإسلامية المعارضة في سوريا، فأرادت أن تكون صاحبة الكلمة الفصل مستقبلًا، في حال تمكّن هؤلاء من سلوك طريق السلطة، كما فعل الآخرون في مصر، وتونس، وليبيا، والمغرب. هذا ما يعظم من دون شكّ، نفوذ تركيا المتنامي، ليس في سوريا فحسب، بل في عموم المنطقة[٥]. إذ رأت تركيا توسيع نفوذها السياسي في المنطقة، عن طريق العمل كوسيط في الصراع السوري الداخلي[٦].

يقول مدير معهد الأبحاث السياسية الروسي «سيرغي ماركوف»: «إنَّ مصلحة تركيا مفهومة، فهي تريد موقع الريادة في المنطقة، وإقامة نظام صديق لها في دمشق، وهذا من شأنه أن يساعد على حلّ المسألة الكردية وفق قناعاتها، ويتبين ذلك من تصرفات السلطة الحاكمة في تركيا»[٧]. وفي أثناء زيارة الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان)، إلى مصر في عام (٢٠١١)، سعت تركيا إلى هدف واحد، هو تعزيز مساعيها المتطلعة لدور الزعيم الإقليمي. وتعمل تركيا بنشاط على طرح نموذجها الاجتماعي، والسياسي، القائم على الجمع بين الإسلام المعتدل، والحداثة، والعلمانية[٨].

كما يمكن القول: إنّ القضية السورية قد أعادت تركيا، إلى أنْ يكونَ لها مكانة في التحالف الغربي، وأسقطت معظم التحليلات، التي كانت ترى في السياسات الإقليمية التركية، بديلًا لتوجهها نحو الغرب. وقد ثبت ذلك عن طريق المواقف التركية، المنادية بأنْ يكون أي دور عسكري، أو لوجيستي يطلب منها، عن طريق حلف شمال الأطلسي، الذي يجب أنْ يسهم مع الأمم المتحدة، في معالجة قضية اللاجئين السوريين في مناطق الحدود[٩].

قد بات موقف تركيا في سوريا، محكومًا بحزمة مصالح واسعة استراتيجية، واقتصادية، وأمنية، بين البلدين، وكانت تركيا تسعى إلى التعاون مع النظام السياسي السوري، لإدراكها أنّ سوريا دولة مفتاح بالنسبة لها لعدة عوامل، منها: التقارب السوري الإيراني، ودور سوريا عن طريق علاقاتها الوثيقة، مع عدد من الفاعلين غير الدوليين في المنطقة، كحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الأراضي الفلسطينية، وحزب الله في لبنان. وأكَّد وزير الخارجية، ورئيس الوزراء التركي الأسبق (أحمد داود اوغلو)، «أنّ تركيا بلد مركزي في المنطقة، وأي خطوة تتعلق بسوريا سنكون في داخلها ولا بديل عن ذلك، فالاهتمام بسوريا ليس خيارًا بل حتمية، وإذا لم نهتم بهذه القضية، فسنكون في المستقبل أمام مشكلات أكبر بكثير، والذين يدافعون عن الانقلابات العسكرية في تركيا، هم الذين يدافعون عن تسلط الأقليات في المنطقة». وكانت

(٥) مروان قبلان، «المسألة السورية واستقطاباتها الأقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، (٢٠١٥)، ص٢٣.

(٦)[٢] Melike Janine sokmen and others, Russia Iran and turkey a common strategy in Syria, Barcelona center for international affairs, Spain, 2018, P.3.

(٧)[٣] معمر فيصل سليم الخولي،» تأثير الانتفاضة الشعبية في سوريا على العلاقات التركية- الروسية»، شؤون عربية، العدد (١٥٠)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، صيف (٢٠١٢)، ص١٧٨.

(٨) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٩) عبد الحليم المحجوب، «معادلات متشابكة: المسألة السورية والمحاور الإقليمية والدولية المحتملة»، السياسة الدولية، المجلد (٤٧)، العدد (١٩٠)، السنة (٤٨)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، اكتوبر (٢٠١٢)، ص٩٢.

تركيا برفع سقف موقفها من سوريا، تريد أن تحقق نجاحًا كبيرًا من عملية التغيير في سوريا بمفردها، وهذا ما أدخل السياسة التركية في مأزق عدم القدرة على التراجع، الذي بات يعني الفشل، والخسارة. فكانت سياسة المزيد من التصعيد، والهروب إلى الأمام، هي الأفق الوحيد المتاح أمام تركيا، نتيجة استمرارية النظام السياسي السوري بقيادة (بشار الأسد)[١٠].

مع تطورات الأحداث في سوريا، تأثرت العلاقات التركية– السورية تأثرًا بالغًا، وبدأت تأخذ شكلاً، ونمطًا متباعدًا، ومن هنا بدأت تركيا تواجه اختبارًا صعبًا في سوريا، عن بقية الاختبارات في الدول الأخرى التي شهدت الأحداث، وذلك نتيجة تفسيرات عدة أهمها[١١]:

١. خشية تركيا من تفاقم الوضع في سوريا، وتحوله من ثورة شعبية إلى حرب أهلية.

٢. تتابع المؤسسات السياسية، والإعلامية التركية، وتدافعها، في التشهير بالنظام السوري في كل مكان، ووصفه بأبشع الأوصاف، كانت مقدمة، وتنذر بأنَّ الحكومة التركية، سوف تتعاون مع أي نظام بديل عن النظام السوري القائم.

٣. إنَّ صانعي القرار في تركيا، وقعوا في رهانات غير دقيقة، في كيفية التعاطي مع الأحداث في سوريا.

يبدو أنّ تركيا قد وصلت إلى قناعة مفادها: أنّ إمكاناتها، وقدراتها، تبقى محدودة، مقابل القوى الدولية الفاعلة في الملف السوري، لاسّيما الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، فضلًا عن المنافسين الإقليميين، كإيران، والسعودية، ناهيك عن خارطة التحالفات الدولية، التي لا تخدم المصلحة التركية[١٢]. ومن ثَمَّ وجدت تركيا في الأحداث السورية، وسطاً مناسبًا لكي تظهر للولايات المتحدة، أنّها على الجانب نفسه مع القوى الغربية، حول قضايا تتعلق بالأحداث العربية[١٣].

سعت تركيا، بمجرد استنتاجها أنّ سقوط النظام السياسي السوري، بقيادة (بشار الأسد) بات حتميًا، إلى تأمين مصالحها المستقبلية في سوريا، والتي تمثل أهمية استراتيجية لتركيا، حتى لو كان هذا يعدُّ مجازفة بالعلاقات مع روسيا. فإنّ سقوط النظام يعني أنَّ نظامًا جديدًا قادم، ومن أجل حصد ثمار سياسية، واقتصادية، وايديولوجية، مستقبلاً، فمن مصلحة تركيا الانحياز للمعارضة[١٤]. وقد أدركت فيما بعد بسبب وجود عقبات أمام تغيير حقيقي في سوريا، وبدأت معها الانتقادات الداخلية، والخارجية، لسياسات تركيا، إذ أكّد وزير الخارجية، ورئيس الوزراء التركي السابق (أحمد داود اوغلو)،

(١٠) منال فهمي البطران، البرجماتية التركية والثورات العربية (٢٠٠٢-٢٠١٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (٢٠١٨)، ص١٢٥-١٢٦.

(١١) ابراهيم يوسف عبيد، «الموقف التركي من الأزمة السورية ٢٠١١-٢٠١٧»، المجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد (١)، المركز الجامعي نندوف، غزة، فلسطين، (٢٠١٧)، ص٢٩.

(١٢) ابراهيم يوسف عبد، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

(١٣)[٤] آفي شلايم وآخرون، الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، ترجمة عبد الواحد لؤلؤة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (٢٠١٦)، ص٣٦٨.

(١٤) عمار يوسف، تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة «مقاربة جيوبولتيكية»، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، (٢٠١٥م)، ص٨٤.

مدى حجم الصعوبات التي تعرض حسم تلك الأحداث، أو مدى حجم الدعم الدولي، والإقليمي، الذي حظى به النظام، ما يعدُّ تهديدًا لدور تركيا، واحتمال هيمنة قوى منافسة على المنطقة. وقد أدركت تركيا أمرين: الأول الحاجة إلى حسم القضية السورية بسرعة، كي تتفادى الانعكاسات السلبية عليها، ومن أجل تأمين استقرار الأنظمة الجديدة في المنطقة. والثاني صعوبة تغير الأوضاع بجهد، أو بتدخل تركي منفرد، والحاجة بدلاً من ذلك إلى الاعتماد على التنسيق مع حلفائها، من أجل تصحيح ميزان القوى المعرض للاختلال[١٥].

إنَّ التنافس الإقليمي بين تركيا، وإيران، على صياغة مستقبل المنطقة، وتشكيله، بدأ نحو التصعيد، فقد لوحظ أنّ تناقض الموقف الإيراني من الأحداث العربية، بين تأييد للأحداث التونسية، والمصرية، مقابل إدانة الأحداث السورية، قد بات هو وسيلة تركيا لفك الارتباط الاستراتيجي بين سوريا، وإيران، لإضعاف إيران إقليميًا، الأمر الذي من شأنه تغيير منظومة التوازنات في المنطقة، لصالح النموذج المعتدل الذي تمثله تركيا، مما يسهم في تزايد نفوذها الإقليمي[١٦].

ثانيًا- المحددات السياسية على الصعيد الروسي

بعد استقرار روسيا عالميًا، وانتعاشها الاقتصادي، أخذت تبحث عن مكانة تحفظ بها مصالحها[١٧]. برز الموقف الروسي من القضية السورية، التي تعدُّ الأهم، والأكثر حساسية، بالنسبة إليهم، في منطقة الشرق الأوسط، إذ أعلنوا منذ اليوم الأول من اندلاع الأحداث السورية، في منتصف آذار (٢٠١١)، مساندتهم إلى جانب النظام السوري بكل إمكاناتهم الدبلوماسية، والسياسية، واللوجستية. إذ تمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا[١٨]. وأيضًا من أسباب تبني روسيا موقفًا إزاء سوريا، هو رغبة روسيا الدائمة في معارضة النفوذ الأمريكي، والاتحاد الأوروبي، ومعارضتها المنهجية للتدخل الغربي، في الاضطرابات الداخلية في الدول الأخرى[١٩]. وكذلك تجربتها السلبية في الملف الليبي، بعد أن وافقت روسيا على قرار الأمم المتحدة، الذي يسمح لحلف الشمال الأطلسي بالتدخل في ليبيا، وإسقاط نظام ليبيا أحد حلفاء روسيا. ومن الأسباب الأخرى، رغبة روسيا بإنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب، تكون روسيا فاعلًا قوياً فيه، ومن ثَمَّ تشكّل سوريا موقعًا مهمًا على البحر المتوسط، ما يمنح روسيا فاعلية قوية، بإمكانها أن تضطلع بهذا الدور. لذا لا تريد روسيا خسارة النظام السياسي السوري، لأنَّ ذلك سيضيق الخناق على إيران، وهنا ستخسر روسيا نفوذها في منطقة الشرق الأوسط. ويمكن

(١٥) عماد يوسف قدورة، «مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية: المرجعات والاتجاهات»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، (٢٠١٥)، ص٣.

(١٦) سامية بيبرس، «سوريا وتركيا بين تحالف والعداء»، شؤون عربية، العدد (١٥٢)، الأمانة العامة لجمعية الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (٢٠١٢)، ص١٧٦.

(١٧)[٣] إبراهيم حمامي، الدولة العلوية خيار الأسد الأخير، مركز صناعة الفكر، لندن، بريطانيا، (٢٠١٢)، ص٥٨.

(١٨) أحمد دياب، «مستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط: الفرص والمخاطر»، المجلة شؤون عربية، العدد (١٥٦)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، شتاء (٢٠١٣)، ص٧٨.

(١٩) نوار جليل هاشم، وأمجد زين العابدين طعمة،» الموقف الروسي من الثورات العربية: ليبيا، ومصر وسوريا أنموذجا»، سياسات عربية، العدد (١٢)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة، قطر، كانون الثاني (٢٠١٥)، ص١٢٢.

القول: إنّ الإصرار الروسي على دعم الحليف السوري استراتيجيًا، وسياسيًا، وأمنيًا، له مسوغاته التي تخدم روسيا في المقام الأول[٢٠]. كما تُعَدُّ سوريا من المناطق الجيوسياسية، وموطئ قدم على شواطئ البحر المتوسط، يتيح لأسطولها البحري المرابط في قاعدة «سيفاستوبول»، منفذًا من البحر الأسود إلى مياه البحر المتوسط[٢١].

قد أخطأت دول عديدة في فهم الموقف الروسي، وتقدير مداه، وهو ما دعا (هنري كسنجر) وزير الخارجية الأمريكي، ومستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، للسخرية من محاولات الدول الخليجية إغراء روسيا بمزايا مالية، لتغيير موقفها من الأحداث في سوريا، معتبرًا أنَّ ما يحدث هو حرب عالمية، يرتبط بنتائجها مصير دور روسيا كدولة عظمى، وهو ما أكَّده الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)، أنَّ الموقف الروسي لن يتغير من القضية السورية تحت أي ظرف. وإشارة إلى بدء سياسة دولية جديدة، مبنية على أساس تحقيق التوازن مع الغرب، والمشاركة بدلاً من الهيمنة، والسيطرة، التي يسير عليها العالم اليوم[٢٢].

كما تراهن روسيا على بقاء النظام السياسي السوري، وذلك بالنظر لما سيترتب على تغييره من تداعيات، وتكلفة سياسية، واستراتيجية، كبيرة بالنسبة للمصالح الروسية، لاسيَّما في ضوء اعتمادها في السنوات الأخيرة، على النظام السياسي السوري، في تنفيذ سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، وحماية مصالحها في الإقليم، ما يجعلها غير مستعدة لتحمل الخسائر المتوقعة في حالة سقوط النظام، لاسيَّما وجودها العسكري على السواحل السورية، وترك الساحة للمخططات الأمريكية، والأوروبية، في الإقليم. ومن ثَمَّ تريد روسيا من وجودها في سوريا، أن تعيد أمجاد الاتحاد السوفيتي، ليس فقط تفكر روسيا في أهمية الدور الإقليمي، والدولي، في المعادلة السياسية- الجغرافية، بل ترى نفسها عازمة على صنع التاريخ، وسوريا اليوم ساحة لتحقيق ذلك[٢٣].

تسعى روسيا إلى أن يكون لها صوت مهم في إدارة النظام الدولي، وعدم انفراد الولايات المتحدة، والدول الغربية، بهذه العملية. وتعمل روسيا للحصول على ضمانات، لمواجهة أي خسارة قد تتعرض لها في المستقبل، نتيجة لتغيُّر محتمل في سوريا[٢٤]. كما أنّ روسيا ترتاب من دعم الولايات المتحدة، لتيارات الإسلام السياسي في العالم العربي، وعدم ممانعة وصولها إلى السلطة. ووضعها أيضاً في موقع قلق، من تصاعد هذا المد في أقاليمها الإسلامية، وهي التي لم تنسَ بعد تجاربها في افغانستان، والشيشان، فضلاً عن ذلك تتوّجس روسيا من تنامي النفوذ في العالم العربي، بفعل النجاح الاقتصادي، والسياسي، الذي حققه النموذج الإسلامي لحزب العدالة، والتنمية. وقد أسهم النظام السياسي السوري في تغذية

---

(٢٠) محمد وائل القيسي، «أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط بعد العام (٢٠١١) على مكانة روسيا الاتحادية ودورها في النظام العالمي»، مجلة دراسات إقليمية والدولية، العدد (٤٢)، المجلد (٤٢)، جامعة الموصل، اربيل، العراق، تشرين الثاني (٢٠١٩)،ص١٣٦-١٣٧.

(٢١)عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، الدوحة، قطر، (٢٠١٤)، ص٤٨٦.

(٢٢) زيد رافع سلطان وبان غانم الصائغ، «الموقف الروسي من الأزمة السورية»، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (١٩)، المجلد (١)، جامعة تكريت، العراق، (٢٠١٣)، ص٢٤٨.

(٢٣) عايدة العلي سري الدين، البوابة السورية والعودة الروسية، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، (٢٠١٦)، ص٢٢٦.

(٢٤) عبد الحليم المحجوب، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

مخاوف روسيا، من تعاطي النفوذ التركي من جهة، وارتباطه بالتيارات الدينية من جهة أخرى، عبر تصوير الاحتجاجات على أنّها حركة إسلامية (السنية)، تسعى إلى الإطاحة بالنظام. لذلك قررت روسيا أن تؤدي لعبة الإسلام (الشيعي) الذي تقوده إيران، في مواجهة الإسلام السني الذي تمثله تركيا، انطلاقًا من أنّ سقوط الأول الذي تمثل سوريا أهم أركانه، يعني تحولًا استراتيجيًا لغير مصلحتها في منطقة الشرق الأوسط[٢٥].

كما أنّ هناك دوافع، وأسبابًا وراء التدخل الروسي في سوريا، وكما يأتي:[٢٦]

١. تعدُّ سوريا اليوم فرصة مهمة لروسيا للعودة للساحة الدولية، وتعزيز دورها الإقليمي، والدولي، وكذلك تكوين تحالفات إقليمية تخدم مصالحها.

٢. تدرك روسيا أنّ سقوط النظام السياسي السوري، ستغير الأوضاع لغير صالحها في المنطقة، ولذلك جاء التحرك الروسي من إسقاط الحكومة السورية، ومعالجة الأوضاع.

٣. تجربة روسيا السلبية في الملف الليبي، وموقفها على القرار الأممي رقم (١٩٧٣)، والذي يسمح لحلف الشمال الأطلسي التدخل في ليبيا، وإسقاط نظام القذافي أحد حلفاء روسيا.[٢٧]

٤. زيادة قدرة روسيا على التحكم الجيوسياسي، بمنطقة الهلال الخصيب، بما يجد من قدرة الغرب على المناورة الاستراتيجية فيها، عن طريق تشكيل ترتيبات إقليمية أمنية، وسياسية، وهذا الذي يفسر الوجود الروسي في سوريا، والتنسيق متعدد الأبعاد مع القوى الإقليمية[٢٨].

بغض النظر عمَّا سبق، فإنّ سوريا بوصفها الحالي، ومكانتها، ودورها، تمثّل نقطة ارتكاز استراتيجية لروسيا، وفي حال سقط النظام السياسي السوري، أو أسوأ احتمال، انقسام البلد إلى كيانات عدة، ستخسر روسيا حليفها في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما سيجعلها أضعف بكثير في المنافسة الجيوسياسية الدولية، مع الولايات المتحدة، وأوروبا[٢٩]. ولم يكن واردًا لروسيا أن تقبل هذا الاحتمال، الذي يعدُّ هزيمة، وخسارة، كبيرة لها في مصالحها الدولية[٣٠]. ومن جانب آخر، فإنّ سقوط النظام السياسي السوري، من شأنه أن يوفر لروسيا حضورًا قويًا في مختلف ملفات الشرق الأوسط، وفي التسويات التي يمكن أن تحصل في المستقبل، بخصوص إيران، وملفها النووي، بل يمكن أنْ تشكّلَ

---

(٢٥) عمار عباس محمود، القضية الكردية اشكالية بناء الدولة، دار العربي، القاهرة، مصر، (٢٠١٦)، ص١٩٩.

(٢٦) محمد بهلول وحكيم غريب، «استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا (٢٠١١-٢٠١٨)»، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد (٢)، المجلد (١٦)، جامعة سطيف2، الجزائر، (٢٠١٩)، ص١٨٠.

(٢٧) حسني عماد حسني، «السياسة الخارجية الروسية زمن فلاديمير بوتين»، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، (٢٠١٧)، ص٢٧.

(٢٨) ايمن الدسوقي، الدور الروسي في سوريا: الواقع والمالات»، رؤية تركية، العدد (٢)، السنة (٧)، مركز الأبحاث والدراسات، مصر، (٢٠١٨)، ص ٦٥.

(٢٩) نور جليل هاشم، وأحمد زين العابدين، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

(٣٠) رؤوف سعد، «السياسة الروسية تجاه المستجدات على الساحة العربية»، شؤون عربية، العدد (١٥٧)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ربيع (٢٠١٤)، ص٤٠.

سابقة، يمكن البناء عليها مع إيران، والعراق، ولبنان، ضمن سياسة بناء حلف جديد في المنطقة، تكون روسيا محوره الأساس، والفاعل[(٣١)].

كما أنَّ تركيا، وروسيا، في الواقع، قررتا أنَّ مفتاح مشروعهما يكمن في القضية السورية، وكذلك تدرك كل دولة أنّها غير قادرة على تنفيذ مشروعها، مادامت الأخرى تتصدى له. وفي المقابل ثمة عوامل تستبعد ما يمكن وصفه التحاقًا بالسياسة الروسية، لدولة تقوم أهميتها الاستراتيجية على كونها جسرًا من أوروبا، وآسيا. فضلًا عن أنّ المؤشرات لا تعطي صورة واضحة، عن مكان الاتفاق التام بين تركيا، وروسيا، حول سوريا، ولكن هذه المؤشرات تؤكد أيضاً أنَّ الملف السوري، لن يفسد ملامح الانفراج الواضحة بين البلدين[(٣٢)].

يمكن القول: إنَّ استمرار التناقض بين روسيا، وتركيا، بالنسبة للمصالح الاستراتيجية في سوريا، وإنّ ثمة صراعا على جميع المستويات، حول المضي قدمًا في تسوية ممكنة، على الرغم من ضعف احتمالاتها، تقف عند نقاط توافق، حول مصالح جميع الأطراف داخليًا، وإقليميًا، ودوليًا، أو استمرار حالة الصراع، واتساع حلقاتها[(٣٣)].

خلاصة القول: إنَّ المواقف السياسية بين تركيا، وروسيا، تجاه القضية السورية، متعارضة، وكل دولة لديها وجهة نظر في طبيعة المصالح، وكيفية الحصول عليها، عن طريق دعم الأطراف المتناقضة في القضية، هذا ما يدل على مدى أهمية سوريا بالنسبة لروسيا، وتركيا.

المطلب الثاني

المحددات الاقتصادية للعلاقات التركية الروسية تجاه القضية السورية

يقوم المحدد الاقتصادي بدور كبير في التنافس على المصالح في سوريا؛ وذلك نظراً لما تملكه سوريا من مميزات، تجعلها عرضة لتنافس القوى الإقليمية، والدولية، ومن ثَمَّ تسعى روسيا، وتركيا، إلى تعزيز وجودها في سوريا، من أجل البحث عن مصالحها الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، يمكن أن نوجز أهم المحددات الاقتصادية، لكل من تركيا، وروسيا، وكالآتي:

أولًا- المحددات الاقتصادية على الصعيد التركي

تسعى تركيا إلى تحقيق تطلعاتها الإقليمية، وفي إطار الحفاظ على مصالحها في المنطقة الإقليمية، تُعَدّ سوريا دولة مهمة بالنسبة لتركيا لا يمكن التفريط بها؛ لأنَّها تشكّل مجالاً اقتصاديًا مهمًا. وهو ما عبّر عنه السفير التركي السابق لدى سوريا (عمر اونعن)، بقوله عام (٢٠١١): «إنّ تركيا ترى في سوريا

---

(٣١) عمر كوش، «روسيا والأزمة السورية»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، تاريخ النشر (٢٠١٢)، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٨/٢، متاح على الرابط:

https//:www.aljazeera.net/opinions2012/3/30/

(٣٢) «محددات العلاقات التركية – الروسية وافاقها»، وحدة دراسة السياسات, مركز حرمون، الدوحة، قطر، ابريل (٢٠١٧)، ص٧.

(٣٣) صافيناز محمد أحمد، «سوريا: وتضاؤل فرص الحل السياسي»، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٧)، المجلد (٥٢)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، يناير (٢٠١٧)، ص١٤٩.

شريكًا تجاريًا للانطلاق نحو الآخر، وذلك في إطار التعاون التجاري، والاقتصادي، والتكامل، وليس المنافسة»[٣٤]. كما كانت سوريا بمنزلة بوابة لتركيا في الشرق الأوسط، تنفذ منها قوة إقليمية، عن طريق استيعاب السوق السورية. تعزز تركيا اقتصادها المتنامي، وتظهر كقوة اقتصادية إقليمية[٣٥].

يُعَدُّ التكامل الاقتصادي لجنوب تركيا، وسوريا، من أهم نجاحات تركيا في العقد الأول من الألفية، على الرغم من أنَّه كان لا يشكّل إلاّ جزءًا صغيرًا من حجم الاقتصاد التركي[٣٦]. كانت سوريا سابع أكبر سوق في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا بالنسبة لتركيا، وعندما توقفت التجارة التركية السورية، بسبب الأحداث التي جرت في سوريا بداية عام (٢٠١١) أدت إلى تضرر كبير في الشركات التركية، التي كانت تصرف منتوجاتها إلى الدول العربية[٣٧]. كما أنّ استمرار القضية السورية، سيضعف من قدرة تركيا الاقتصادية، بحيث يخفض من نسبة النمو، ويقلّص من صادراتها، ويزيد من كلفة وارداتها لاسيَّما البترولية منها، في ظل ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي قد يسبب لها مأزقًا اقتصاديًا، في وقت هي أحوج ما تكون إلى مواصلة نموها الاقتصادي. فقد استمرت تركيا كثيراً في بناء شراكات اقتصادية مع الدول العربية، وفتح أسواق، وإنشاء منطقة تجارة حرة مع عدد منها ايضا. وتضاعف حجم التبادل التجاري بين تركيا، والدول العربية، إلى أكثر من أربعة أضعاف في المدة بين عام (٢٠٠٢) والعام (٢٠٠٨)، من(٧) مليارات إلى نحو (٣٧) مليار دولار، مع رغبة في رفعها إلى (١٠٠) مليار دولار، واجتذاب استثمارات عربية كبيرة إلى دخل تركيا، لكن بسبب الملف السوري، فقد أطاح بكل هذه المنجزات الاقتصادية بين تركيا، والدول العربية[٣٨].

تسعى تركيا إلى التقليل من الآثار التي قد يتسبب بها استمرار القضية السورية، لاسيَّما ما يتعلق بالاتفاقيات التجارية التي أبرمتها مع عدد من الدول العربية، وكذلك تخّوف تركيا من ارتفاع أسعار النفط عالميًا، بسبب الأحداث في المنطقة، ما يشكّل عبئاً في الميزان التجاري، بالنظر إلى أنّ ما تستوردْ تركيا من الخارج، قرابة (٩٠٪) من احتياجاتها.[٣٩]

---

(٣٤) محمد قاسم هادي، «التوجه الاستراتيجية التركية تجاه سوريا بعد عام (٢٠٠٢)»، مجلة السياسة الدولية، العدد (٣٦)، وحدة البحوث والدراسات السياسية, الجامعة المستنصرية، العراق، (٢٠١٧)، ص١٣١٩.

(٣٥)[٢] جنى جبور، تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، قطر، (٢٠١٩)، ص١٤٢.

(٣٦) مسعود دخالة وليلى مسالي، «تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على دول الجوار الجغرافي (تركيا، لبنان، الأردن)»، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (٣)، مركز صالح بوبنيدر, جامعة قسنطينة، الجزائر، (٢٠١٩)، ص٥٨-٥٩.

(٣٧)[٤] Summary Phillips, Into the Quagmire: turkeys frustrated Syria policy, the royal institute of international affairs, London, 2012, p.5.

(٣٨) علي حسين باكير، «محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، حزيران (٢٠١١)، ص١٩.

(٣٩) رانية محمد طاهر، «الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي»، رؤية تركية، العدد (٨)، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مصر، (٢٠١٤)، ص١٧٦.

كما أنّ مجرد استمرار القضية السورية، انعكس على خسائر اقتصادية، يقابلها تصفير التجارة التركية مع سوريا. فقد نشرت صحيفة راديكال التركية، في تشرين الأول عام (٢٠١٢)، تقريرًا عن ذلك، قائلًا: «استمرار القضية سيضاعف من التأثيرات السلبية في الصادرات، التي تشكّل الشريان الحيوي للاقتصاد التركي»[(٤٠)][(٤١)*]. لا يمنع ذلك من أنّ ارتفاع أسعار النفط، بسبب تطورات الأوضاع في المنطقة، أسهم في ارتفاع الواردات التركية، وزيادة عجز الميزان التجاري، بالنظر إلى اعتماد تركيا على الاستيراد، للوفاء بأكثر من (٩٠٪) من احتياجاتها من النفط، والغاز، والفحم. وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات، والواردات، التركية، عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية، من (٥,٥) مليار دولار في نيسان (٢٠١٠)، إلى (٩) مليارات دولار في نيسان (٢٠١١)[(٤٢)].

إذ تُعدُّ سوريا بمنزلة نقطة الانطلاق الرئيسة، للسياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية، وأيضاً العمود الفقري لمنطقة التجارة الحرة، التي تضمُّ البلدين إلى جانب الأردن، ولبنان. ومن ثَمَّ فقد أدت التطورات في سوريا، إلى إحداث آثار اقتصادية سلبية، وخطيرة، في تركيا، منها:

أولًا- من جرّاء خسارة سوريا كحليف، وسوق اقتصادي، واستثماري، وبوابة دخول اقتصادية، وسياسية، رئيسة للمنطقة العربية، لاسيَّما بعد أن اثبتت تجربة تطور العلاقات بين البلدين على مدى عقد من الزمن، مدى المكاسب الاقتصادية، والسياسية، والمعنوية، التي اكتسبتها تركيا من جّراء تطوير العلاقات بين البلدين.

ثانيًا- أدت تطورات القضية السورية إلى تقليل فكرة مشروع (التكامل الاقتصادي)، بين تركيا، والعالم العربي، والإقليمي فيما بعد، والتي تُعَدّ أحد أهم مرتكزات سياسة حزب العدالة والتنمية، بأنَّ التكامل الاقتصادي يعدُّ العامل الأهم لتحقيق الأمن، والسلام، والاستقرار في المنطقة، والذي يسهل بدوره الوصول فيما بعد، إلى إمكانية تحقيق التكامل السياسي بين دول المنطقة، الأمر الذي يسهم في نهاية المطاف، في تنمية المكانة، والدور الإقليمي التركي، في منطقة الشرق الأوسط، بوصفها رائدة فكرة، ومشروع، التكامل بين دول المنطقة[(٤٣)].

---

(٤٠) تمام قيس، «العلاقات السورية التركية الواقع واحتمالات المستقبل»، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، (٢٠١٥)، ص١٨٢.

(٤١) كان المجلس الاستراتيجي الأعلى بين البلدين، يعقد اجتماعه الثاني في تركيا في عام (٢٠١٠)، ويوقع (١١) اتفاقية، ومذكرة تعاون، تشمل عدة مجالات، منها: مكافحة الإرهاب، والطاقة، والاسكان، والمصارف، والزراعة. وأكَّد الرئيس التركي (اوردغان) آنذاك، أنَّه خلال عام (٢٠١١)، سيتم إنجاز خمسة مشروعات مشتركة. وقد أسهمت اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة بين سوريا، وتركيا، في ارتفاع قيمة المبادلات التجارية، إلى ما يزيد على (٢,٥) مليار دولار في عام (٢٠١٠)، وكان يتوقع لها أن تبلغ في نهاية عام (٢٠١١) نحو (٥) مليارات دولار. للمزيد من المعلومات، ينظر: هشام بشير، «خسارة مشتركة تداعيات الاقتصادية الإقليمية للأزمة السورية»، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٠)، المجلد (٤٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، (٢٠١٢)،ص٨٦.

(٤٢) فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، شركة دار الأكاديميين، عمان، (٢٠١٦)، ص١٨٥.

(٤٣) اركان ابراهيم عدوان، العلاقات السورية التركية» المحددات والقضايا، دار العربي للنشر، القاهرة، (٢٠١٩)، ص٢٣٠.

نظرًا لما تتمتع به قطر من احتياطي غازي كبير، وافتقادها إلى وسائل التصدير؛ لاعتمادها على تسييل الغاز، حاولت تركيا اسقاط النظام السوري، وبدعم أمريكي أوروبي، حتى يتسنى مدّ أنابيب الغاز عبر الأراضي السورية، الذي يُعَدّ المنفذ الوحيد للغاز الخليجي، ثم ربطها (بمشروع نابوكو) الاستراتيجي، الذي ينقل الغاز من آسيا الوسطى، والقوقاز. ولإقامة علاقات اقتصادية وثيقة، ومثمرة، مع سوريا، لاسيَّما في مجالات الزراعة، والتجارة، والنقل، فضلاً عن استخدام المناطق المائية المشتركة، هذه الضرورات، والاستحقاقات، الاقتصادية، وبإغلاق البوابة السورية، لا تستفيد تركيا من نفط الخليج العربي، وغازه. في حين استفادت المنطقة العربية من الموارد المائية التركية، والطاقة الكهربائية، وشبكة النقل والمواصلات، والأسواق التجارية، فتحويل تركيا إلى قوة اقتصادية إقليميًا، ودوليًا، بحاجة إلى استقرار إقليمي، هو ما لا يمكن أن يتم إلا مع استقرار الأوضاع السورية، وتحقيق السلام الذي تسعى تركيا إلى تحقيقه[٤٤]. وفي حال حصول ركود اقتصادي في أوروبا، ليس لتركيا أي منفذ للخروج من أزمتها، فإنَّ الأوضاع السياسية المضطربة في سوريا، قلصت من فرص الاستفادة من هذه البلدان في المدى المنظور. ويمكن لتركيا السعي إلى السيطرة على سوريا، وعن طريقها على أسواق المنطقة، فإنَّ أي فشل لتركيا في سوريا، يؤدي إلى خسارة نفوذها الاقتصادي في سوريا، مما يسبب مخاطر اجتماعية، وسياسية، كبيرة لتركيا[٤٥].

ثانيا- المحددات الاقتصادية على صعيد الروسي

مع اندلاع أحداث ما يسمى بـ(الربيع العربي)، اتخذت روسيا موقفًا مختلفًا إزاء الأحداث، وتحديدًا سوريا. إذ صاغت روسيا موقفًا للأحداث في سوريا، وانحازت إلى النظام السياسي بقيادة الرئيس السوري (بشار الأسد)، التي تخشى أن تخسَر في حال سقوط النظام في سوريا مصالحها الاقتصادية، التي تُعَدّ الأكبر في منطقة الشرق الأوسط[٤٦]. وتسعى روسيا إلى الحفاظ على علاقتها مع سوريا، من أجل تدعيم اقتصادها الذي سيعيد روسيا مكانتها على الساحة الدولية[٤٧]. لاسيَّما بعد اكتشاف كميات هائلة من احتياطي النفط، والغاز، في حوض شرقي البحر المتوسط، والتي تُعَد سوريا أحد أهم مكامنه[٤٨].

يشكّل التنافس الدولي، والإقليمي، على خطوط نقل الغاز، والنفط، سواء من بحر قزوين، أو من الدول المطلة على الخليج العربي، أحد المحددات المهمة للموقف الروسي من القضية السورية، إذ تخشى روسيا من أن يؤدي سقوط النظام السياسي السوري، إلى زعزعة مكانة روسيا التي تهيمن على سوق الغاز الأوروبية، نتيجة مدّ الغاز القطري عبر السعودية، وسوريا، إلى تركيا، وأوروبا، ما من شأنه أن يحرم روسيا ورقة رابحة استراتيجيًا، واقتصاديًا[٤٩].

---

(٤٤) بيستون عمر نوري، «الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بعد عام ٢٠١١»، المجلة العلمية، العدد (١)، المجلد (٤)، أربيل، العراق، شتاء (٢٠١٩)، ص٦٢٣.

(٤٥) نضال حمادة، الوجه الاخر للثورات العربية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، (٢٠١٣)، ص١٥٥-١٥٦.

(٤٦) مثنى فائق العبيدي، سياسة تركيا تجاه قضايا العربية (دراسة في طبيعة المحددات والمواقف)، دار حامد للنشر، عمَّان، الأردن، (٢٠١٦)، ص١٠٤.

(٤٧) انس الراهب، السياسة الدولية في الشرق الأوسط: مئة عام من الاحتلال، دار فرابي، بيروت، لبنان، (٢٠١٨)، ص١٨٩.

(٤٨)[٢] إبراهيم أحمد سعيد، الجيوبوليتيك السورية وقوة الجغرافية السياسية السورية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، (٢٠١٦)، ص٢٩٨.

(٤٩) مروان قبلان، «الثورة والصراع على سورية»، سياسات عربية، العدد (١٨)، بيروت، لبنان، كانون الثاني (٢٠١٦)، ص٧٦.

تُعَدّ الطاقة سببًا في الوجود الروسي في سوريا، إذ لروسيا استثمارات مهمة في قطاع الطاقة السوري. ففي حالة سقوط النظام السياسي السوري، ستتحول سوريا إلى مركز لتصدير الغاز العربي إلى الغرب، أوروبا، ووسطها، ليحل محل الغاز الروسي كمصدر رئيس للطاقة هناك، مما يعني تراجع مداخيلها، وتوقف تنميتها، وكبح برامج تطوير جيشها، واقتصادها، فضلاً عن أزمات اجتماعية، وسياسية، يمكن أن تؤدي إلى قلاقل، وثورات، تقوض أمنها[٥٠]. وتسعى روسيا إلى التمسك بمكانتها في حقل الطاقة، من المصالح الروسية البارزة في القضية السورية، فهي تسعى إلى منع المنافسين الكبار من مزاحمتها اقتصاديًا، واستراتيجيًا، وتعتقد أنّه مع تناقص عدد سكانها، واضمحلال دورها، وانتقالها من قوة عالمية إلى قوة إقليمية، فإنَّ قطاع الطاقة قد يحقق لها مكانة لم تتمكن من تحقيقها، عبر القوة العسكرية، والمنافسة مع الغرب. لذلك تجد أنَّ علاقاتها بالمنافسين الكبار في حقل الطاقة، ومنهم تركيا، تراوح بين الفتور، والتوتر[٥١].

إذ تتحكم ثلاثة محددات ذات طابع اقتصادي، في الوجود الروسي في سوريا، ويمكن إجمالها في الآتي[٥٢]:

١. الحفاظ على مصالح روسيا الطاقوية في الشرق الأوسط، إذ يمثل الانخراط الروسي المباشر في سوريا، حجر أساس لتقويض الدور الأمريكي، الرامي إلى التحكم في مصادر الطاقة المحتلة في الشرق الأوسط، في ظلّ تصاعد التقارير الغربية حول احتياطي الغاز، والنفط، في هذه المنطقة، مع العمل على إفشال أي تقسيم للخريطة الجيوسياسية في الشرق المتوسط. فوفقاً لمعايير الطاقة الغربية تهدف لتغيير خطوط إمداد غاز شرق المتوسط، وعلى وجه التحديد الخط الإيراني-العراقي-السوري المتفق عليه، لمصلحة خطوط منافسة يتم العمل على إعداد الخريطة الجيوسياسية لمصلحتها، وتحديدًا الخط القطري عبر الأراضي السورية.

٢. الرفع من العوائد المالية لمبيعات روسيا من السلاح، عبر تسويقها لأسلحتها المتطورة، وإبراز فعَّاليتها، عن طريق التدخل العسكري الروسي في سوريا، كعامل محفز لصفقات التسلح مع دول المنطقة.

٣. استغلال الوجود الروسي في سوريا، وارتباط الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، بالدور الروسي المتصاعد، للدفع نحو استقرار أسعار النفط، والغاز، وارتفاعها، عن طريق إيجاد صيغ، وتفاهمات، لخفض دول الإقليم من إنتاجها، على غرار اتفاقية خفض إنتاج النفط، المبرمة برعاية كل من روسيا، والسعودية.

---

(٥٠) علي مراد كاظم وحيدر حمزه مهدي، «الفاعلون في الأزمة الدولية المعاصرة الأزمة السورية انموذجا»، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد (٤٥)، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق، بلا تاريخ، ص٥٧٣.

(٥١) مروان قبلان وآخرون، تداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، (٢٠١٤)، ص٣١٧-٣١٨.

(٥٢) سامي سلامة، «الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط»، السياسة الدولية، العدد (٢١٣)، المجلد (٥٣)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، يوليو (٢٠١٨)، ص١١٠.

كما تُعَدّ سوريا سوقًا لصادرات الأسلحة الروسية[(٥٣)*]، وشريكًا اقتصاديًا مهمًا لاسيَّما في المشاريع الاستثمارية، إذ إنَّ للشركات الروسية عقودًا واسعة، لإنشاء المصانع، والبنى التحتية، في سوريا، تسدد جزءًا من المستحقات السورية للخزينة الروسية[(٥٤)]. لاسيَّما أنَّ سوريا توفر سوقاً مهمة لمبيعات الأسلحة، إذ بلغ المجموع الكامل للمبيعات، طوال السنوات قبل القضية، نحو(١،٥) مليار دولار، وأضحت بذلك سابع أكبر مشترٍ من روسيا[(٥٥)].

تتخوف روسيا من تداعيات سقوط النظام السياسي السوري؛ لأنَّ من المحتمل أن تخسر روسيا، العقود العسكرية المبرمة مع النظام السياسي السوري، ومن ثَمَّ فإنّ تغيير النظام السياسي السوري، سيكون مكلفًا بالنسبة إلى حجم مصالحها. وكذلك عملت روسيا على شطب الديون السابق مع الحكومة السورية، واستبدالها بتنفيذ مشاريع اقتصادية في سوريا[(٥٦)]. كما أنَّ لروسيا مجموعة مصالح، والضمانات التي تريد تحقيقها قبل تغيير مواقفها، ومن ثمَّ الانخراط في حلّ القضية السورية، وأبرزها[(٥٧)]:

١. الحصول على ضمانات من المعارضة السورية، بالتزام هذه الأخيرة تنفيذ كل العقود، والبروتوكولات، المعقودة، ومنها استمرار شراء السلاح الروسي.

٢. تتطلع روسيا إلى الحصول على مكافأة كبيرة، لقاء تبديل مواقفها من النظام، ومن الرئيس السوري (بشار الأسد)، عن طريق توقيع عقود جديدة لشراء الأسلحة الروسية، من قبل دولتي الكويت، والإمارات، إذ سبق لهاتين الدولتين أن استوردتا السلاح الروسي.

٣. تصمم روسيا أن تحصل على «الجزيرة الكبرى»، كمكافأة على انخراطها في الحلّ، عن طريق فتح السوق السعودي، أمام صادراتها من الأسلحة.

---

(٥٣)كانت سوريا دولة مستهلكة للأسلحة الروسية لفترة طويلة، وما حصل بعد مجيء الأسد، وبوتين، إلى السلطة في عام (٢٠٠٠)، هو زيادة تجارة الأسلحة بين البلدين بصورة مكثفة، ووفقا «لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام»، شكلت روسيا (٧٨٪) من مشتريات سوريا من الأسلحة، بين عامي (٢٠٠٧) و(٢٠١٢). كما وصلت مبيعات الأسلحة الروسية إلى سوريا، بين عامي (٢٠٠٧) و(٢٠١٠)، إلى (٧,٤) مليار دولار، أي أكثر من ضعف الرقم المسجل في السنوات الأربع التي سبقتها، وفقا لخدمة أبحاث الكونغرس الأمريكي، وعلى نطاق أوسع، تعدُّ روسيا الآن ثاني أكبر دولة مصدرة للأسلحة في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد من المعلومات، ينظر: نوار جليل هاشم وآخرون، الاقتراب الكبير روسيا في الشرق الأوسط، دار الخليج للنشر، الأردن، (٢٠٢٠)، ص١٣٠.

(٥٤) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وافريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، (٢٠١٣)، ص٣٠٤.

(٥٥)[٢] دايفيد دبليو ليش، سورية سقوط مملكة الأسد، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات، بيروت، لبنان، (٢٠١٤)، ص١٨٢.

(٥٦) زيد رافع سلطان وبان غانم الصائغ، «الموقف الروسي من الأزمة السورية»، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد (١)، المجلد (١)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، (٢٠١٤)، ص٢٥٠.

(٥٧) نزار عبد القادر، «روسيا والازمة السورية: مصالح جيو-استراتيجية وتعقيدات مع الغرب»، مجلة الدفاع الوطني، العدد (٨٤)، قيادة الجيش- مديرية التوجيه، بيروت، لبنان، (٢٠١٣)، ص ٨٩-٩٠.

فمنذ عقود تستأثر الحكومة السورية، بالقسم الأكبر من اتفاقيات التبادل التجاري مع روسيا، وحسب وجهة نظر روسيا، فإنَّ تغيير النظام سيؤدي إلى خسارة هذه الأخيرة لاستثماراتها[(٥٨)*]. لذا فإنّ بعض التقارير، تشير إلى أنّ الشركات الروسية تتحرك للاستفادة، من تعليق أنشطة الشركات الأجنبية من قبل الحكومة السورية. وباختصار تمثل القضية السورية فرصة، وتهديدًا، في الوقت نفسه، للمصالح الاقتصادية الروسية. ومع ذلك لا توجد بيانات تشير إلى أنّ هناك تبادلات تجارية بين روسيا، وسوريا، مختصة لدعم النظام السوري، فالدافع الأساسي لدعم النظام، هو رغبة روسيا في الحفاظ على مجالات التعاون القائمة، وتطوير مجالات جديدة إن أمكن ذلك[(٥٩)].

يزيد من أهمية سوريا بالنسبة لروسيا، في إطار سعي روسيا إلى احتلال دور رئيس في عملية التنقيب، وإنتاج الغاز، والنفط، في سوريا، وفي الشرق الأوسط. كما تتجه لبنان إلى إعطاء عقود للتنقيب، والإنتاج، لشركات نفطية روسية. ويلاحظ أنّ لدى روسيا مخاوفَ من أنْ يشكّل إنتاج الغاز المستقبلي في الشرق الأوسط، بديلًا استراتيجيًا لأوروبا عن الغاز الروسي. وفي هذا السياق، تبدو أهمية سوريا، وما تمثله بموقعها، كممر، وساحة، لعبور الغاز الخليجي شمالاً، بالنسبة للطموحات الروسية في المنطقة، ولاسيَّما أنَّ الثورات العربية فتحت المجال أمام تنافس أوروبي- أمريكي على النفوذ، والمصالح، في المنطقة، والتي يأتي على رأسها الغاز، والنفط. وعليه يمكن القول: إنَّ الصراع في سوريا هو صراع من أجل الطاقة، وهذا ما انعكس على طبيعة التفاعلات الإقليمية، والدولية، تجاه الصراع السوري، ما أصبح واضحًا في تمسك روسيا بالملف السوري، ورفضها المستمر التدخل الخارجي فيه، لعدد من الأسباب، ومنها[(٦٠)]:

١. إفشال مشروع نقل الغاز (نابوكو)، من آسيا الوسطى، والقوقاز، والوقوف بالضد من تغذيته من مصادر الغاز في الخليج العربي.

٢. تعمل روسيا منذ عقود على عدم السماح للاتحاد الأوروبي، في الوصول إلى الغاز القطري، والوقوف بوجه أي تطلعات تسهم في تنويع الاتحاد الأوروبي لامتدادات الغاز، سواء كانت من آسيا الوسطى، أو القوقاز، أو من شمال إفريقيا.

٣. تسعى روسيا إلى إخضاع الاتحاد الأوروبي إلى سياستها الطاقوية، والتحكم في العرض، والطلب، على الغاز العالمي، عن طريق تبني عدد من الخطط، التي تمنع من وصول المستهلكين إلى مصادر بديلة، سواء كانت من سوريا، أو آسيا الوسطى، أو القوقاز.

---

(٥٨) تعدُّ روسيا واحدة من أهم الشركاء التجاريين لسوريا، إذ تشكل التجارة الروسية –السورية ما نسبته (٢٠٪) من إجمالي التجارة العربية الروسية، كما أنَّها تشهد تناميًا، إذ ارتفعت التجارة الروسية السورية، إلى (١,٩٢) مليار دولار عام (٢٠١١)، بزيادة تصل إلى (٥٨٪) عن عام (٢٠١٠)، وتصل الاستثمارات الروسية في سوريا إلى (٢٠) مليار دولار. وبلغ حجم الصادرات من روسيا إلى سوريا، قرابة (٦٠٠) مليون دولار، وسبب هذا الانخفاض في صادرات البلدين، وحجم التبادل التجاري، يرجع إلى سبب العقوبات الدولية المفروضة على سوريا، وكذلك على روسيا. للمزيد من المعلومات، ينظر: عناد كاظم حسين، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، (٢٠١٧)، ص٢٦٥.

(٥٩)[٣] نجاة محمد مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة سوريا ٢٠١٠-٢٠١٤)، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، (٢٠١٨)، ص١٩٣.

(٦٠) عناد كاظم حسين، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٢

٤. إنَّ واجهة سوريا قد عادت النفوذ العالمي لروسيا، عن طريق تحكمها بطرق نقل الغاز، كذلك في الوقوف بوجه التطلعات الأوروبية، والأمريكية، في إدارة النظام الدولي بصورة منفردة.

تدرك روسيا أنَّ أهمية سوريا الجغرافية، تأتي من كونها ممرًا محتملًا مهمًا لالتقاء شبكة متداخلة من خطوط أنابيب النفط، والغاز، الإقليمية المختلفة، ومدَّها، ومشاريعها من الخليج العربي، وإيران، وإسرائيل، ومصر، إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا، أكثر من كونها مصدرًا للطاقة، بالنظر إلى احتياطاتها المتواضعة، مقارنة بالمنتجين الكبار الآخرين في الشرق الأوسط، في قطاع النفط، والغاز. هذا الأمر يسمح لروسيا بزيادة استمرار تحكمها، وهيمنتها الكاملة، على مجال تصدير الغاز إلى القارة الأوروبية، لذلك فهي تسعى إلى السيطرة على أي بديل محتمل، لإمدادات غازها إلى أوروبا، وأن تكون طرفًا مقررًا في أي موضوع متصل، باستغلال الغاز المتوسطي، وإنتاجه، وتسهيل نقله، أو أي مصدر آخر في المنطقة إلى اوروبا. ربّما كانت استراتيجية روسيا للطاقة، موضوعًا متكاملًا، وهي تسعى الآن إلى تنفيذها عن طريق السيطرة على سوريا. وتتمحور هذه الاستراتيجية في تحويل روسيا إلى لاعب رئيس، في إدارة سوق الطاقة العالمي، عبر استغلال الصراع في سوريا، للتدخل في المنطقة العربية الحيوية لأمن الطاقة العالمي[(٦١)].

خلاصة القول: إنّ القضية السورية أثّرت في الاقتصاد التركي، والروسي، لاسيَّما في حجم الانفاق العسكري على العمليات العسكرية، والضربات الجوية، وكذلك توقّف مشاريع، واتفاقات، تجارية، بين روسيا، وسوريا، وتركيا، وسوريا، بسبب الأحداث الجارية في سوريا. وكذلك إنّ تركيا، وروسيا، تدركان مدى أهمية سوريا الاقتصادية، والممر عبر الخليج العربي.

المطلب الثالث

المحددات العسكرية - الأمنية للعلاقات التركية الروسية تجاه القضية السورية

تشكّل سوريا بوابة عودة روسيا، وتركيا، إلى واجهة الأحداث في الشرق الأوسط، فروسيا تريد استعادة موقع الاتحاد السوفيتي (السابق) في هذه المنطقة، في حين تسعى تركيا إلى توسيع نفوذها، وحماية أمنها القومي، الذي بات مهددًا بفعل وجود قوة دولية، وكذلك إقليمية، على القرب من الحدود التركية. من هذا المنطلق، سوف ندرس أهم المحددات العسكرية للبلدين كليهما، تجاه القضية السورية.

أولاً- المحددات العسكرية- الأمنية على الصعيد التركي

وجدت تركيا صعوبة في تَبني موقف واضح إزاء القضية السورية، وذلك بسبب إدراك القيادة التركية؛ أنّ أي تصعيد مع سوريا، سوف يجلب غضب إيران، والعراق، من الجنوب، والشرق، وروسيا من الشمال، إذ إنَّ تركيا التي لم تقم بقطع العلاقات معهم، ونسف سياسة حلّ المشكلات مع دول الجوار، ومن جانب آخر فإنَّ أي تدخل عسكري في سوريا، يجب أنْ يتم عن طريق تركيا، التي لا تستطيع التعامل مع هذا الملف كالآخرين، فهي تشترك مع سوريا بحدود تصل إلى نحو (٩٠٠) كيلومتر، يسكن على معظم جانبها الكرد[(٦٢)]. وفي حال الانهيار الأمني، فإنَّ تركيا تخشى من استئناف حزب العمال

(٦١) وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية كقوة عظمى جيوبوليتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط، الدار العربية، بيروت، لبنان، (٢٠١٩)، ص٢٩١-٢٩٢.

(٦٢) محمد قاسم هادي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.

الكردستاني نشاطاته بقوة، بعدما وضعت اتفاقية اضنة (١٩٩٨)[٦٣]*، حدًا لمعادلة الدعم السوري للعمال الكردستاني، مقابل الدعم التركي للإخوان المسلمين، هي ما نظمت العلاقة لفترة طويلة قبل الاتفاقية، وانفتاح الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان) على نظيرة السوري (بشار الأسد). كما اضطرت تركيا إلى التعامل مع قضية اللاجئين، الذين تزايدت أعدادهم تدريجيًا، ووصل حاليا إلى أكثر من مليوني لاجئ سوري، ما يشكّل هاجسًا أمنيًا، وعدم تجانس اللاجئين مع الأوساط المحلية في أكثر من منطقة[٦٤].

إذ أدركت تركيا أنَّ الأحداث السورية، ستؤدي إلى تقسيم سوريا، وقد ذكر الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان)، أنّ تركيا لا تريد أي نوع من الانفصال في سوريا، ويجب ألا تسمح سوريا بأي محاولات تمهيد الطريق للانفصال، أو التقسيم. إذ تعزز الأحداث السورية إلى عدد من النزاعات الصراعات الداخلية التركية، لاسيَّما الصراع المذهبي، أو العرقي، أو القومي.[٦٥] كما تخوف تركيا من حدوث نزاع طائفي في سوريا، وذلك بين الأقلية العلوية، والأغلبية من السنة، الأمر الذي يمثل تهديدًا للاستقرار داخل تركيا، نظرًا لتشابه نسيجها المجتمعي إلى حد كبير، مع نظيره السوري من حيث تعدد الطوائف، والمذاهب[٦٦].

كما تشّكل سوريا أهمية أمنية بالنسبة لتركيا، لاسيَّما ما يتعلق بعملية السلام، إذ ترى تركيا أنَّه ينبغي ألا ينظر إليها، بوصفها خلافًا عربيًا- «إسرائيليا» فحسب، بل تعطيها مفهومًا، ودلالة، جدية في سياستها الإقليمية، ليس في إطار تأثير تركيا الإقليمي فقط، بل حساباتها الأمنية أيضا[٦٧]. فقد سيطرت الاعتبارات الأمنية كذلك، على الموقف التركي من القضية السورية، لاسيَّما أنَّ تركيا تتخوف من إنشاء حكم ذاتي كردي، على غرار الكيان الكردي في العراق[٦٨]، وذلك في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا، وسعي أكراد سوريا إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي، على غرار إقليم كردستان العراق. ويبدو القلق التركي واضحًا من تداعيات هذه القضية، على الوضع الداخلي في تركيا، وأيضاً من احتمالات انتقال القضية إلى حدودها الجنوبية، إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية، وسوريا، كما حدث في ليبيا. كما عدَّت تركيا وفقًا لتقديرات مواقف عديدة، أنّ العلاقات

---

(٦٣) اتفاقية اضنة: هو اتفاق بين تركيا، وسوريا عام (١٩٩٨)، لنزع فتيل الأزمة بينهما آنذاك، وتعهدت سوريا بموجب الاتفاق ايقاف دعمها لحزب العمال الكردستاني، وألا تكون أراضي الدولتين مصدر تهديد للدول الأخرى، والسماح لتركيا بالتدخل حتى (٥كم) داخل الأراضي السورية، في حين فشلت سوريا في إيقاف اب تهديدات لتركيا، وقد شهدت العلاقات بين البلدين تطوراً ايجابياً من حينها، وتعدّها تركيا مسوغاً للتدخل العسكري المباشر. للمزيد من المعلومات، ينظر: أحمد مشعان نجم, العلاقات التركية- السورية (٢٠٠٢-٢٠١١م), دار أمجد للنشر والتوزيع, عمّان, الأردن, (٢٠١٧م)، ص٥٠.

(٦٤) عبد الغفار عبد الرحمن محمد، الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط (٢٠١١-٢٠١٤)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، (٢٠١٨)، ص١٢٦.

(٦٥) عقيل سعيد محفوض، «سورية وتركيا: نقطة تحول أم رهان تاريخي»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، (٢٠١٢)، ض٦٥.

(٦٦) سامية بيبرس، مصدر سبق ذكره، ص١٧٥.

(٦٧) محسن عامر أبو جعفر،» تأثير الأزمة السورية على العلاقات الإيرانية التركية «، السياسة الدولية، العدد (٣)، المجلد (١٠)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، مصر، (٢٠١٩)، ص٦٦٥.

(٦٨) عبد الحفيظ عبد الرحيم، واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب، دار ناشري للنشر، السعودية، (٢٠١٥)، ص١٤٩.

التركية الإسرائيلية قد تواجه العديد من التحديات، وذلك بسبب أنَّ تركيا هي القوة الإقليمية الرئيسة، المساندة لعمليات التغيير في المنطقة[٦٩].

كانت تركيا من أكثر المتأثرين في الأحداث السورية، إذ كانت تركيا قلقة من أن تنتقل الأحداث الأمنية إليها، لذلك أبدت تخوفًا في بداية الأحداث، ودعت القيادة السورية إلى اعتماد سياسة إصلاحية، وهذا ما عبَّر عنه وزير الخارجية التركي السابق (أحمد داود اوغلو)، في زيارة له إلى سوريا في بداية الأحداث، معربًا عن استعداد بلاده للمساعدة في عملية الإصلاح في سوريا[٧٠]. كما أنّ أهمية طول الحدود المشتركة بين البلدين، والذي يتجاوز (٨٧٧) كم، يفرض على القيادة التركية التعامل بشكل مغاير، لطريقة التعامل مع الأحداث في البلدان الأخرى. كما تمسّ القضية السورية الداخل التركي مباشرة، فعلى طول الحدود الجنوبية، هناك (١٩) مقاطعة ذات أغلبية كردية، يقابلها تجمعات أساسية للأكراد في سوريا[٧١].

تمثل الرؤية التركية للقضية السورية، ورسم توجهاتها العسكرية-الأمنية للتعامل مع هذه الأزمة، ناجم عن أسباب عدة، أهمها[٧٢]:

١. باتت تركيا تشعر بالقلق من استمرار القضية السورية، بسبب التخوف من اختراقات متعددة للحدود التركية، هذا الأمر ما طالبت تركيا بإسقاط النظام السياسي السوري، ومطالبة بمنطقة آمنة داخل الأراضي السورية.

٢. تحول سوريا إلى صراعات بين الدول الكبرى، ما يهدد مصالح تركيا، ويفقدها ترتيبات من القضية السورية، ويجعلها خارج اللعبة.

٣. من الأسباب التي دفعت تركيا إلى التدخل المباشر في سوريا، هو المشروع الكردي الساعي إلى تشكيل حكم ذاتي، على حدودها الجنوبية، وهو ما ترك تهديدًا مباشرًا للأمن القومي التركي.

٤. الخوف من إمكانية تصاعد العنف داخل سوريا، التي تؤدي تلقائيًا إلى تدفق الملايين من اللاجئين، وما لذلك من تبعات أمنية على تركيا.[٧٣]

٥. أهمية سوريا بالنسبة لتركيا في معادلة التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، لاسيَّما في إطار صراعها مع إيران على مناطق النفوذ الإقليمي[٧٤].

---

(٦٩) رانية محمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ص١٨٤-١٨٥.

(٧٠)[1] جمال واكيم، صراع القوى الكبرى في سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة (٢٠١١)، شركة المطبوعات للنشر، ط٢، بيروت، لبنان، (٢٠١٣)، ص٢٠٦.

(٧١) عبد الغفار عبد الرحمن محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥-١٢٦.

(٧٢) سفيان مخنف، «البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية دراسة الحالة السورية (٢٠١١-٢٠١٨)»، مجلة مدارات سياسية، العدد (٥)، جامعة الجزائر، الجزائر، (٢٠١٨)، ص٣٦.

(٧٣) الوليد ابو حيفة، الأزمة السورية: الجذور، والأسباب، الفواعل و الأدوار، مركز الكتاب الأكاديمي، عمَّان، (٢٠٢٠)، ص١٠٦.

(٧٤) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

كما أنّ الأولوية التركية في القضية السورية مبنية على مصالحها، وعلى أمنها القومي، الذي بات مهددًا بعد إقامة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، كانتونات كردية في شمال السوري، مدفوعًا من الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، ومن ثم فإنّ تركيا تريد من روسيا وقف دعمها له[(٧٥)].

ثانيا - المحددات العسكرية- الأمنية على الصعيد الروسي

ترى روسيا في منطقة الشرق الأوسط، مكانة لتعظيم دورها العالمي، وحماية أمنها القومي، أكثر مما تراه في محيطها الإقليمي. وترى أنّ بقاء النظام السوري، هو نفوذ جيوستراتجي لها. فبعد خروج العراق من المعادلة الأوراسية، عقب الغزو الأمريكي للعراق (٢٠٠٣)، وخروج ليبيا بعد التدخل العسكري الأطلسي، إبّان الثورة الليبية عام (٢٠١١)، لم يبقَ أمام روسيا إلا سوريا، بكونها دولة منضوية في ظل الهيمنة الغربية، وهي الحليف الاستراتيجي لإيران، الحليف الاستراتيجي لروسيا[(٧٦)][(٧٧)*].

الأحداث التي شهدتها سوريا في بداية مارس (٢٠١١)، سمحت بتحديد الاهتمامات الجديدة لروسيا، في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإنَّ روسيا سعت إلى الحفاظ على وجودها في هذا البحر، بعدّه أداة مهمة ساعدتها على مدى عقود، على حماية مصالحها في هذه المنطقة[(٧٨)]. ومن الواضح أنَّ روسيا تعتزم تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، من أجل تعزيز نفوذها السياسي، وتعزيز دورها الفاعل[(٧٩)].

تشكّل قاعدة طرطوس البحرية الروسية في سوريا الأهمية العسكرية، كآخر قاعدة للأسطول العسكري الروسي على البحر المتوسط التي تمنح القوات الروسية الوصول السريع إلى البحر الاحمر والمحيط الاطلسي. لذا تخشى روسيا أنْ تفقد هذه القاعدة لاسيما بعد تدخل الغرب في القضية السورية ومطالبة برحيل الرئيس السوري(بشار الأسد)، وذلك يعني تهديداً مباشراً الذي من شأنه أن تخسر روسيا القاعدة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، ولا تريد تكرار ذلك ما حدث بالفعل حين تدخل التحالف الغربي في غزو ليبيا وساعدت في إسقاط نظام القذافي، ممّا سبَّب خسارة كبيرة لروسيا[(٨٠)]. كما أنّ قرار أوكرانيا

---

(٧٥) «محددات العلاقات التركية – الروسية وآفاقها»، مصدر سبق ذكره، ص٧.

(٧٦) أحمد سالم محمد،»تطور الأزمة السورية ومعضلة تسويتها في ضوء الاستقطابات الإقليمية والدولية»، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، والاستراتيجية، تاريخ النشر: (٢٠١٩)، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٨/٣، متاح على الرابط:https://www.politics-dz.com

(٧٧) تمثل أهمية استراتيجية في المنظومة الروسية، التي تطمح لاستعاده دورها كقوة عظمى لها مكانتها الدولية، وتجد إيران الدولة الأكثر أهمية من حيث موقعها الاستراتيجي، بين أغنى منطقتين بالنفط في العالم، وتشرف على مضيق هرمز، وعلى جزء كبير من الخليج العربي من جهة، وعلى جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز من جهة أخرى. إذ تُعَد إيران حامية للبوابة الجنوبية، ومفتاحا لروسيا على بحر قزوين، الذي يُعَد المجال الحيوي لكليهما. هذا الأمر ما دفع روسيا أن تكون إيران شريكًا استراتيجيًا في حلبة الصراع السوري. للمزيد من المعلومات ينظر: محمد منيب نوري، الأبعاد السياسية لموقف حزب الله من الصراع على السلطة في سوريا (٢٠١١-٢٠١٥)، دار الجندي، القدس، فلسطين، (٢٠١٦)، ص١٥٣.

(٧٨) نجاة محمد مدوخ، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩.

(٧٩)[٤] Malath Alagha, Palestine in EU and Russian Foreign policy, Routledge, United Kingdom, 2017, p.26.

(٨٠) محمد جاسم حسين، روسيا ولعبة الهيمنة على طاقة (رؤية في الادوار والاستراتيجيات)، دار أمجد للنشر، الأردن، (٢٠١٨)، ص١١٦-١١٧.

بإنهاء عقد الإيجار لقاعدة (سيفاستوبول)، ما يعني ضيق الخيارات الروسية في البحر المتوسط، وهذا ما يزيد من أهمية قاعدة طرطوس بالنسبة للروس، يزيد من تدخلهم في سوريا لدعم النظام السياسي السوري، وحماية آخر معقل لهم في المنطقة[(٨١)]. كما يقدر أنّ هناك أكثر من (٣٠٠٠) متطرف من روسيا يقاتلون في سوريا، ما يسبب مشكلات للأمن القومي الروسي، لذا تعمل روسيا على قمع، بأي شكل من الأشكال، وجود الإسلام الراديكالي في سوريا[(٨٢)].

تتمتع قاعدة طرطوس المذكورة آنفًا، بمميزات مهمة بما في ذلك مواصفات الميناء العميق للمياه، التي من شأنها أن تسمح لروسيا، بوضع غواصات نووية، وكذلك الوصول إلى نظام متطور من الطرق الداخلية، والطرق السريعة، وإنَّ خسارتها تدفع باتجاه تقويض الوجود الروسي العسكري الفاعل، في منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل عام. حاولت الحكومة الروسية في السنوات الأخيرة، العمل على إنشاء قواعد الامداد اللوجستي، لمشاة البحرية في دول، مثل: ليبيا، أو اليمن، ولكنَّها لم تنجح في هذا المسعى. ولطالما أنَّ روسيا ليس لديها قواعد أخرى في المنطقة، فإنَّها ستكون بحاجة ماسة لقاعدتها في طرطوس، لتكون قادرة على الوصول إلى أهداف متعددة في المنطقة، بأسرع وقت ممكن، فضلاً عن امكانية مطاردة عمليات القرصنة، التي تحدث في مياه البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة القرن الإفريقي. ومع ذلك فإنَّه لا يمكن المبالغة في تقدير أهمية قضية ميناء طرطوس وحدها، على تحديد اتجاهات السياسة الروسية على سوريا، إذ إنّه من الممكن أن يؤدي دورًا اضافيًا، لكنَّه ليس العامل المؤثر الوحيد[(٨٣)].

تتلخص أهمية قاعدة طرطوس البحرية بالنسبة للاستراتيجية الروسية، بما يأتي[(٨٤)]:

١. موقع قاعدة طرطوس على الجزء الجنوبي من البحر المتوسط، يتيح لروسيا إمكانية رصد نشاطات قوات حلف الشمال الأطلسي، وتحركاتها.

٢. تشّكل القاعدة مركز ثقل في غاية الأهمية، للوجود الروسي في منطقة الشرق الأوسط، فهي بوابته البحرية الوحيدة التي تمكنه من الدخول إلى المنطقة.

٣. يُعدّ ميناء طرطوس إرثًا روسيًا من الاتحاد السوفيتي، إذ استثمرته منذ مدة طويلة، فهو يؤمن لها إطلالة على المياه الدافئة في البحر المتوسط، وموقعه مؤثر في موازين القوى بالشرق الأوسط، وخسارته تعني أنَّ نفوذها في المنطقة قد حكم عليه بالنهاية.

٤. لقد أكَّدت القضية السورية أهمية القاعدة بالنسبة لروسيا، بوصفها نقطة شحن للمعدات، والأسلحة، ومنطقة لإجلاء رعاياها عند تطورات الأحداث.

---

(٨١) علي أحمد إبراهيم، «الدور الروسي تجاه الازمة السورية»، السياسة الدولية، العدد (٣)، المجلد (١٠)، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية, القاهرة، مصر، (٢٠١٩)، ص٦٤٧.

(٨٢)[(٣)] Huseyin Isiksal and Oguzhan Goksel, Turkeys Relations with the Middle East: political encounters after the Arab Spring, Library of Congress, Turkey, 2017, p.25.

(٨٣) نوار جليل هاشم وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.

(٨٤) ظاهر عبد الزهور وثناء ابراهيم فاضل، «الموقع الجغرافي الروسي وجيوبولتيكية قاعدة طرطوس»، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، العدد (٦)، المجلد (٤٢)، كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة البصرة، العراق، (٢٠١٧)، ص٢٨٩.

لا تقتصر الحسابات الروسية، لدعم النظام السياسي في سوريا بقيادة (بشار الأسد)، على أهمية قاعدة طرطوس، أو على نمو العلاقات الثنائية، بل هي تستند أيضاً إلى قراءات، وحسابات، جيو-استراتيجية، إذ ترى روسيا أنّ سقوط النظام السوري، يُعَدّ مقدمة لإسقاط النظام الإيراني، ويُشكّل ذلك خسارة استراتيجية كبرى لروسيا، بحيث تفقد حليفيها الوحيدين في منطقة الشرق الأوسط، كما سيؤثر حتمًا في الدور الذي تطمح روسيا إلى الاضطلاع به من جديد، كقوة رئيسة في التوازنات الدولية الجديدة، لاسيَّما في ظل تراجع مستوى الوجود العسكري الأمريكي، بعد الانسحاب من العراق، ومع موعد الانسحاب من افغانستان[(٨٥)].

تسعى روسيا عن طريق البوابة السورية، إلى استعادة مكانتها كقوى عظمى، توازي قوة الولايات المتحدة الأمريكية، في شكل معادلة محصلتها صفر، من أجل وضع روسيا كثقل موازي للغرب في الشرق الأوسط[(٨٦)]. فروسيا ترى أنّ الولايات المتحدة، تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة، ووضع حدّ للشراكة العربية المتنامية مع القوى الاسيوية، وفي مقدمتها روسيا، وذلك عن طريق إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافيًا، وسياسيًا، وإضعاف القوى الإقليمية، وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها، ولا تمثل خطرًا على مصالحها. وإنّ تدخلًا أمريكيًا في سوريا قد يكون مقدمة لتفتيتها، الأمر الذي يخرج سوريا كما خرج العراق من المعادلة الإقليمية، بعد أن كانت فاعلاً رئيسًا، ومهمًا بها، وفتح الباب أمام تصفية الحسابات القديمة، بين الولايات المتحدة، وإيران، وكسر شوكة إيران[(٨٧)].

تخشى روسيا من انتشار عدوى الثورات العربية، إلى المحيط الحيوي الروسي، فالمخاوف الروسية في هذه النقطة بالأساس، تنبع مخاوف جيوستراتيجية، تخشى من انتقال عدوى الحرب الأهلية السورية، إلى اسقاطات روسيا نفسها في داغستان، ومناطق القوقاز الشمالية. وساد الاعتقاد أنّ الحرب ضد الإرهاب، سواء على الأراضي السورية، أو في القوقاز، وإنْ طال أمدها، تعدُّ مفروضة على روسيا، وسوريا، في آن واحد، ومن الطبيعي في ظل التخّوف من عودة المقاتلين، من سوريا إلى القوقاز، أنْ تعدّ روسيا الجبهة السورية خطَّها الدفاعي الأول. وقد أكّد في هذا المعنى، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (هنري كسنجر)، في مقابلة مع قناة «سي ان ان» الأمريكية، ردًا على سؤال حول حقيقة موقف روسيا، وما يريده الرئيس الروسي: «إنَّ بوتين يعتبر أنّ الإسلام المتشدد، هو التهديد الأمني الأكبر لبلاده»[(٨٨)].

عليه فإنَّ روسيا تسعى إلى بقاء النظام؛ لأنَّ عملية التغيير في سوريا صعبة، ومكلفة، إلى حجم مصالحها، لاسيَّما أنّ روسيا الاتحادية، تدير جزءًا من سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، عن طريق علاقتها المتطورة مع النظام السوري في السنوات خمس الأخيرة، وهي غير مستعدة لخسارة وجودها العسكري،

---

(٨٥) نزار عبد القادر, مصدر سبق ذكره، ص٩٢-٩٣.

(٨٦) Anna Borshchevskaya, Russia's Many Interests in Syria, The Washington Institute for Near East[٢] Policy, Washington ,2013. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-syria

(٨٧) نورهان الشيخ، «أبعاد الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط»، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (٢٠١٤)، ص٥.

(٨٨) أحمد دياب، «مستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط: الفرص والمخاطر»، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

على السواحل السورية، وترك الساحة للمخططات الأمريكية، والأوروبية، لأنَّ سوريا هي فرصتها الوحيدة لاستعادة دورها الإقليمي، في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، ومن ثم كانت تعرقل أي محاولة لإسقاطه بالقوة العسكرية، إذ إنّ خسارة سوريا تمثل نهاية لوجودها في الشرق الأوسط كله؛ لأنَّه حليف استراتيجي مهم لروسيا[(٨٩)]. وفي هذا الإطار، أشار وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف)، إلى أنَّ سوريا من أهم دول الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا، وأنَّ زعزعة الاستقرار في سوريا، سيكون له عواقب سلبية في منطقة بعيدة عن سوريا نفسها، مما يهدد مصالحها[(٩٠)].

خلاصة القول: إنّ المدخل العسكري الأمني، يشكّل جزءًا لا يتجزأ من إدراك صانع القرار في البلدين كليهما، لمدى خطورة هذا المدخل، ولهذا سعت تركيا، وروسيا، إلى الحفاظ على وجودها في سوريا، من أجل مصالحها العسكرية، والأمنية. فروسيا تريد أن تحافظ على وزنها العسكري في سوريا، عن طريق العمل على إيجاد القواعد العسكرية، والوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط، في ظل توازن القوى العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي كثفت وجودها في المنطقة بعد احتلالها للعراق (٢٠٠٣م)، إذ تُعَد آخر قاعدة لها في الشرق الأوسط، وكذلك التخوف من انعكاس القضية السورية، على الأمن القومي الروسي. أمَّا تركيا فقد أدركت أنَّ وجود قوة عسكرية كبيرة على حدودها، يؤثر في الأمن القومي التركي، وأيضاً الخوف من أن يكون لحزب العمال الكردستاني، حكم ذاتي في شمال سوريا.

الخاتمة

إنَّ العلاقات التركية– الروسية تُعَدّ من بين أهم العلاقات القائمة، بين طرف دولي، وطرف إقليمي، في ظلّ المنظومة الدولية ضمن منطقة الشرق الأوسط، بالنسبة لطرفي العلاقة، وغيرهما من الفاعلين، الدوليين، وذلك نتيجة الترابطات، والمصالح، والقضايا، التي تقوم عليها هذه العلاقات، على الرغم من تفاوت تأثير كل منها إزاء طرفي العلاقة، وفقًا لمتغيراتها، ومدخلاتها، وتداعياتها الفاعلة، والمستقبلية، وتُعَد القضية السورية من بين إحدى القضايا التي تضمنت محددات، ومتغيرات مهمة، وأهمها، كان لها انعكاسات، وتداعيات فاعلة، في تحديد جزء مهم من العلاقات التركية– الروسية، وتشكيلها، سواء كان ذلك عن طريق تشابه، وتقارب، مصالحهما، أو اختلافها، ضمن هذا الجزء المهم في الشرق الأوسط، بما يتضمنه من متغيرات، وعوامل، مؤثرة في هذه العلاقات.

إنَّ القضية السورية أثرت، وتؤثر تأثيرًا كبيرًا في العلاقات التركية الروسية، وذلك لأنَّ كل طرف يسعى إلى تثبيت مصالحه، ونفوذه، في سوريا. فتسعى روسيا إلى استرجاع مكانتها الدولية، عن طريق تعزيز وجودها في سوريا، أمَّا تركيا فتبحث أن تكون الفاعل الإقليمي المسيطر، انطلاقاً من المحددات الداخلية لكل منهما، في السعي نحو تحقيق الهيمنة، والنفوذ، من جانب، إلى المحددات السياسية الإقليمية ضمن

(٨٩) حسين مصطفى أحمد وخضير ابراهيم سلمان، «الصراع في سورية والقوى الإقليمية والدولية (دراسة تحليلية ومستقبلية)»، مجلة الأستاذ، العدد (٢٢)، مجلد (٢)، كلية التربية ابن رشد, بغداد، العراق، (٢٠١٧)، ص١٥.

(٩٠)[٢] ايلاف نوفل أحمد، الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية، دار الراية للنشر، عمَّان، الأردن، (٢٠١٥)، ص٣٩.

القضية السورية، والمؤثرة في العلاقات الثنائية التركية – الروسية، وصولاً إلى المحددات السياسية الدولية، التي لها الأثر، والتأثير، الأكثر أهمية. وكان للمحددات الاقتصادية، والعسكرية-الأمنية، على الصعد الداخلية، والإقليمية، والدولية، مدخلات مهمة في تحديد ملامح العلاقات التركية-الروسية، وتفاعلاتها.

إنَّ المحددات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية الأمنية، التي أفرزتها القضية السورية، كان لها التأثير الكبير في رؤية، وتصور، كل من تركيا، وروسيا، للقضية السورية، وانعكاس ذلك في العلاقات بين الطرفين. وقد وجدت هذه الرؤى موقعها على أرض الواقع، عن طريق التفاعلات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية-الأمنية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

١. تُعَدّ سوريا من المناطق ذات الأهمية الجيواستراتيجية، وموقعها الجغرافي الذي يقع على البحر الأبيض المتوسط، ومن ثَمَّ تُعَد مهمة للقوى الإقليمية، والدولية، فروسيا تحتفظ بقاعدتها الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط في ميناء طرطوس، وفقدان هذه القاعدة، أو فقدان سوريا، يعني خروج روسيا من منطقة الشرق الأوسط. أمَّا تركيا فتسعى إلى البحث عن المكانة الإقليمية الأولى، وكذلك حماية حدودها من الكرد، التي تعدّهم المصدر الأول لتهديد الأمن القومي التركي.

٢. شكَّلت القضية السورية واحدة من أهم القضايا، ذات التاثير في العلاقات التركية – الروسية، وذلك بحكم العديد من المحددات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، التي شكَّلت مدخلات مهمة لتشابه، أو تضارب، المصالح بين الطرفين، في هذا الجانب، وعلى الصعد كافة.

٣. شهدت العلاقات التركية –الروسية في ظلّ القضية السورية، كثيراً من التفاعلات سواء مع الأطراف المحلية، أو الخارجية، أثرت تأثيرًا كبيرًا في البلدين، عن طريق العمل على تشكيل تحالفات، وتفاهمات، مشتركة، انعكست بشكل ايجابي في سير العلاقات بين الجانبين.

٤. انعكست القضية السورية في العلاقات التركية-الروسية، سياسيًا، واقتصاديًا، وعسكريًا، وأمنيًا، هذه الانعكاسات أدت إلى التقارب، والتباعد، بين تركيا، ورسيا، عن طريق الأزمات التي شهدها البلدان داخل سوريا.

٥. إنَّ تركيا وجدت في القضية السورية أهمية لنفوذها السياسي، في ظلّ تداعيات «الربيع العربي» السلبية، إزاء الدور التركي في المنطقة، الأمر الذي استدعي ضرورة التعامل باحترافية عالية مع الملف السوري، لأجل إقامة نظام سياسي صديق، يراعي المصلحة القومية التركية، في ظلّ اللاعبين المنافسين إقليميًا، ودوليًا في سوريا. في حين سعت روسيا الاتحادية منذ بداية الأحداث في سوريا، إلى ضرورة استثمار المتغيرات الجديدة، من أجل الحفاظ على الدور الروسي، ودعمه، في المنطقة. أمَّا توازن القوى الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فتَعدّ تركيا جزءًا مهمًا من هذا المحور.

٦. شهد العلاقات التركية – الروسية تأثيرها الخاصة، نتيجة القضية السورية من جانب المحدد الاقتصادي، الذي له تداعياته الخاصة على طرفي العلاقة، بحكم حجم الانفاق العسكري نتيجة الصراع القائم في سوريا، والتكلفة التي ينبغي تحملها من كلا الطرفين، في إطار الحفاظ على الأمن القومي لكل جانب. ومن جانب آخر، المشاريع، والاستثمارات الاقتصادية، ومشاريع الطاقة العالمية المهمة، التي توقفت نتيجة الأحداث التي تشهدها سوريا، وانعكاسها على كل من تركيا، وروسيا.

٧. يُعَدّ المحدد العسكري من بين أهم المدخلات، التي تضمنتها القضية السورية في العلاقات التركية-الروسية، إذ إنَّ تركيا تدرك تمامًا مدى التهديد الملاصق لحدودها مع سوريا، لاسيَّما من قبل حزب العمال الكردستاني من جانب، ومن جانب آخر وجود قوة عسكرية كبيرة بحجم دولة كبرى مثل روسيا، لا شكَّ من شأنه أن يخلق حالة من عدم الاستقرار، في توازن القوى العسكري أمام حليفها الولايات المتحدة الأمريكية، وحلف شمال الاطلسي، أمَّا روسيا فإنَّها ترى في القضية السورية، وسيلة وحيدة للوصول للمياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط، ولا تسعى إلى فقدانها أمام التنافس العسكري – الأمني، مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها في المنطقة.

المصادر

١. إبراهيم أحمد سعيد، الجيوبوليتيك السورية وقوة الجغرافية السياسية السورية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، (٢٠١٦).

٢. إبراهيم حمامي، الدولة العلوية خيار الأسد الأخير، مركز صناعة الفكر، لندن، بريطانيا، (٢٠١٢).

٣. إبراهيم يوسف عبيد، «الموقف التركي من الأزمة السورية ٢٠١١-٢٠١٧»، المجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد (١)، المركز الجامعي نندوف، غزة، فلسطين، (٢٠١٧).

٤. أحمد دياب، «مستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط: الفرص والمخاطر»، المجلة شؤون عربية، العدد (١٥٦)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، شتاء (٢٠١٣).

٥. أحمد سالم محمد، «تطور الأزمة السورية ومعضلة تسويتها في ضوء الأستقطابات الإقليمية والدولية»، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ النشر: (٢٠٢٠)، متاح على الرابط:https://www.politics-dz.com

٦. أحمد سالم محمد، السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، (٢٠١٦).

٧. أحمد مشعان نجم، العلاقات التركية-السورية ٢٠٠٢-٢٠١١م، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، (٢٠١٧م).

٨. أركان إبراهيم عدوان، العلاقات السورية التركية» المحددات والقضايا، دار العربي للنشر، القاهرة، (٢٠١٩).

٩. آفي شلايم وآخرون، الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، ترجمة عبد الواحد لؤلؤة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (٢٠١٦).

١٠. أنس الراهب، السياسة الدولية في الشرق الأوسط: مئة عام من الاحتلال، دار فرابي، بيروت، لبنان، (٢٠١٨).

١١. ايلاف نوفل أحمد، الاهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية، دار الراية للنشر، عمَّان، الأردن، (٢٠١٥).

١٢. أيمن الدسوقي، الدور الروسي في سوريا: الواقع والمالات»، رؤية تركية، العدد (٢)، السنة (٧)، مركز الأبحاث والدراسات، مصر، (٢٠١٨).

١٣. بيستون عمر نوري، «الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بعد عام ٢٠١١»، المجلة العلمية، العدد (١)، المجلد (٤)، أربيل، العراق، شتاء (٢٠١٩).

١٤. تمام قيس، «العلاقات السورية التركية الواقع واحتمالات المستقبل»، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، (٢٠١٥).

١٥. جمال واكيم، صراع القوى الكبرى في سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لازمة (٢٠١١)، شركة المطبوعات للنشر، ط٢، بيروت، لبنان، (٢٠١٣).

١٦. جنى جبور، تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، قطر، (٢٠١٩).

١٧. حسني عماد حسني، «السياسة الخارجية الروسية زمن فلاديمير بوتين»، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، (٢٠١٧).

١٨. حسين مصطفى أحمد، وخضير ابراهيم سلمان، «الصراع في سورية والقوى الإقليمية والدولية (دراسة تحليلية ومستقبلية)»، مجلة الاستاذ، العدد (٢٢)، مجلد (٢)، كلية التربية ابن رشد، بغداد، العراق، (٢٠١٧).

١٩. دايفيد دبليو ليش، سورية سقوط مملكة الأسد، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات، بيروت، لبنان، (٢٠١٤).

٢٠. رانية محمد طاهر، «الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي»، رؤية تركية، العدد (٨)، مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مصر، (٢٠١٤).

٢١. رؤوف سعد، «السياسة الروسية تجاه المستجدات على الساحة العربية»، شؤون عربية، العدد (١٥٧)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ربيع (٢٠١٤).

٢٢. زيد رافع سلطان، وبان غانم الصائغ، «الموقف الروسي من الأزمة السورية»، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد (١)، المجلد (١)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، (٢٠١٤).

٢٣. زيد رافع سلطان، وبان غانم الصائغ، «الموقف الروسي من الأزمة السورية»، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (١٩)، المجلد (١)، جامعة تكريت، العراق، (٢٠١٣).

٢٤. سامي سلامة، «الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط»، السياسة الدولية، العدد (٢١٣)، المجلد (٥٣)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، يوليو (٢٠١٨).

٢٥. سامية بيبرس، «سوريا وتركيا بين تحالف والعداء»، شؤون عربية، العدد (١٥٢)، الأمانة العامة لجمعية الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (٢٠١٢).

٢٦. سفيان مخنف، «البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية دراسة الحالة السورية (٢٠١١-٢٠١٨)»، مجلة مدارات سياسية، العدد (٥)، جامعة الجزائر، الجزائر، (٢٠١٨).

٢٧. سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، دار الجنادرية، عمَّان، الأردن، (٢٠١٢).

٢٨. صافيناز محمد أحمد، «الدوافع والانعكاسات الأزمة السورية وتحولات الدور التركي»، شؤون تركية، العدد (٦)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، (٢٠١٦).

٢٩. صافيناز محمد أحمد، «سوريا: وتضاؤل فرص الحل السياسي»، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٧)، المجلد (٥٢)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، يناير (٢٠١٧).

٣٠. ظاهر عبد الزهور، وثناء ابراهيم فاضل، «الموقع الجغرافي الروسي وجيوبولتيكية قاعدة طرطوس»، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، العدد (٦)، المجلد (٤٢)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، العراق، (٢٠١٧).

٣١. عايدة العلي سري الدين، البوابة السورية والعودة الروسية، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، (٢٠١٦).

٣٢. عبد الحفيظ عبد الرحيم، واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب، دار ناشري للنشر، السعودية، (٢٠١٥).

٣٣. عبد الحليم المحجوب، «معادلات متشابكة: المسألة السورية والمحاور الإقليمية والدولية المحتملة»، السياسة الدولية، المجلد (٤٧)، العدد (١٩٠)، السنة (٤٨)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، اكتوبر (٢٠١٢).

٣٤. عبد الغفار عبد الرحمن محمد، الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط (٢٠١١-٢٠١٤)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، (٢٠١٨).

٣٥. عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، الدوحة، قطر، (٢٠١٤).

٣٦. عقيل سعيد محفوض، «سورية وتركيا: نقطة تحول ام رهان تاريخي»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، (٢٠١٢).

٣٧. علي احمد ابراهيم، «الدور الروسي تجاه الأزمة السورية»، السياسة الدولية، العدد (٣)، المجلد (١٠)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، مصر، (٢٠١٩).

٣٨. علي حسين باكير، «محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، حزيران (٢٠١١).

٩٣. علي مراد كاظم، وحيدر حمزه مهدي، «الفاعلون في الأزمة الدولية المعاصرة الأزمة السورية أنموذجا»، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد (٤٥)، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق، بلا تاريخ

٤٠. عماد يوسف قدورة، «مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية: المرجعات والاتجاهات»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، (٢٠١٥).

٤١. عمار عباس محمود، القضية الكردية إشكالية بناء الدولة، دار العربي، القاهرة، مصر، (٢٠١٦).

٤٢. عمار يوسف، استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة «مقاربة جيوبولتيكية»، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، (٢٠١٥م).

٤٣. عمر كوش، «روسيا والازمة السورية»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، تاريخ النشر (٢٠١٢)، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٨/٢، متاح على رابط: https://www.aljazeera.net/opin-ions/٢٠١٢/٣/٣٠

٤٤. عناد كاظم حسين، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، (٢٠١٧).

٤٥. فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، شركة دار الأكاديميين، عمان، (٢٠١٦).

٤٦. مثنى فائق العبيدي، سياسة تركيا تجاه قضايا العربية (دراسة في طبيعة المحددات والمواقف)، دار حامد للنشر، عمَّان، الأردن، (٢٠١٦).

٤٧. محسن عامر أبو جعفر،» تأثير الأزمة السورية على العلاقات الإيرانية التركية «،السياسة الدولية، العدد (٣)، المجلد (١٠)، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، مصر، (٢٠١٩).

٤٨. محمد بهلول وحكيم غريب، «استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا(٢٠١١-٢٠١٨)»، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد (٢)، المجلد (١٦)، جامعة سطيف٢، الجزائر، (٢٠١٩).

٤٩. محمد جاسم حسين، روسيا ولعبة الهيمنة على طاقة (رؤية في الادوار والاستراتيجيات)، دار امجد للنشر، الاردن، (٢٠١٨).

٥٠. محمد قاسم هادي، «التوجه الاستراتيجية التركية تجاه سوريا بعد عام ٢٠٠٢»، مجلة السياسة الدولية، العدد (٣٦)، وحدة البحوث والدراسات السياسية، جامعة المستنصرية، العراق، (٢٠١٧).

٥١. محمد منيب نوري، الأبعاد السياسية لموقف حزب الله من الصراع على السلطة في سوريا (٢٠١١-٢٠١٥)، دار الجندي، القدس، فلسطين، (٢٠١٦).

٥٢. محمد وائل القيسي، «أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط بعد العام (٢٠١١) على مكانة روسيا الاتحادية ودورها في النظام العالمي»، مجلة دراسات إقليمية والدولية، العدد (٤٢)، المجلد (٤٢)، جامعة الموصل، اربيل، العراق، تشرين الثاني (٢٠١٩).

٥٣. مروان قبلان وآخرون، تداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، (٢٠١٤).

٥٤. مروان قبلان، «الثورة والصراع على سورية»، سياسات عربية، العدد (١٨)، بيروت، لبنان، كانون الثاني (٢٠١٦).

٥٥. مروان قبلان، «المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، (٢٠١٥).

٥٦. مسعود دخالة، وليلى مسالي، «تداعيات أزمة اللاجئين السورين على دول الجوار الجغرافي (تركيا، لبنان، الأردن)»، مجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (٣)، مركز صالح بوينيدر، جامعة قسنطينة، الجزائر، (٢٠١٩).

٥٧. معمر فيصل سليم الخولي،» تأثير الانتفاضة الشعبية في سويا على العلاقات التركية الروسية»، شؤون عربية، العدد (١٥٠)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، صيف (٢٠١٢).

٥٨. منال فهمي البطران، البرجماتية التركية والثورات العربية (٢٠٠٢-٢٠١٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (٢٠١٨).

٥٩. ميلاد عمر المزوغي، الربيع يزهر شوكاً، دار العبيكان، طرابلس، ليبيا، (٢٠١٣).

٦٠. ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وافريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، (٢٠١٣).

٦١. نجاة محمد مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة سوريا ٢٠١٠-٢٠١٤)، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، (٢٠١٨).

٦٢. نزار عبد القادر، «روسيا والازمة السورية: مصالح جيو-استراتيجية وتعقيدات مع الغرب»، مجلة الدفاع الوطني، العدد (٨٤)، قيادة الجيش- مديرية التوجيه، بيروت، لبنان، (٢٠١٣).

٦٣. نضال حمادة، الوجه الآخر للثورات العربية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، (٢٠١٣).

٦٤. نوار جليل هاشم وآخرون، الاقتراب الكبير روسيا في الشرق الأوسط، دار الخليج للنشر، الأردن، (٢٠٢٠).

٦٥. نوار جليل هاشم، وأمجد زين العابدين طعمة،» الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا، مصر، وسوريا أنموذجا»، سياسات عربية، العدد (١٢)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، كانون الثاني (٢٠١٥).

٦٦. نورهان الشيخ، «أبعاد الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط»، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (٢٠١٤).

٦٧. هشام بشير، «خسارة مشتركة تداعيات الاقتصادية الإقليمية للأزمة السورية»، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٠)، المجلد (٤٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، (٢٠١٢).

٦٨. وحدة دراسة السياسات، «محددات العلاقات التركية – الروسية وآفاقها»، مركز حرمون، الدوحة، قطر، ابريل (٢٠١٧).

٦٩. وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية كقوة عظمى جيوبوليتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط، الدار العربية، بيروت، لبنان، (٢٠١٩).

٧٠. الوليد ابو حيفة، الازمة السورية: الجذور، والأسباب، الفواعل والأدوار، مركز الكتاب الاكاديمي، عمَّان، (٢٠٢٠).

71. Anna Borshchevskaya, Russia's Many Interests in Syria, The Washington Institute for Near East Policy, Washington, 2013

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-syria

72. Huseyin Isiksal and Oguzhan Goksel, Turkeys Relations with the Middle East: political encounters after the Arab Spring, Library of Congress, Turkey, 2017

73. Malath Alagha, Palestine in EU and Russian Foreign policy, Routledge, United Kingdom, 2017

74. Melike Janine sokmen and others, Russia Iran and turkey a common strategy in Syria, Barcelona center for international affairs, Spain, 2018

75. Summary Phillips, Into the Quagmire: turkeys frustrated Syria policy, the royal institute of international affairs, London, 2012